الفصل السادس
القصور في آليات مواجهة التطرف

ويشمل:

- آثار التطرف.
- دور المجتمع.
- الدور الحكومى.
- دور مواقع التواصل الإجتماعى.
- دور الأسرة.
- العشوائيات.

آثار التطرُّف:

يترك التطرُّف على اختلاف أنواعه وأشكاله، آثاراً جمّة على الفرد والمجتمع والأمّة بأسرها، بل ويمتد هذا الأثر إلى الأجيال اللاحقة للفترة الزمنية التي حدث فيها، مما يجعل من الصعوبة بمكان التحكُّم به أو السيطرة عليه، إلاّ بوضع خطةٍ محكمةٍ للإحاطة به وعدم تعدّي آثاره هذه للفترة الزمانية أو البيئة المكانية التي وُجِدَ فيها.

وسنقوم بتسليط الضوء على آثار التطرُّف على الفرد والمجتمع والأمة بأسرها، وتداعيات ذلك التأثير على المدين القريب والبعيد.

[١] آثار التطرُّف على الفرد:

لقد خلق الله تعالى الإنسان في أحسن تقويم، وجعله سويّ الخلقة سويّ الذهن والإدراك، وميّزه على مخلوقاته بالإرادة وبالعقل الذي ينبغي أن يقوده إلى الاستقامة في التفكير، ولا شك في أن التطرف الفكري يجعل الشخص خارجاً عن الاستقامة مخلاً بموازينها، فيحدث الانفصام بين ما هو عليه، وما ينبغي أن يكون عليه،

الأمر الذي يترك عليه آثاراً نفسية سيئة غائصة في اللاشعور النفسي، كما يصدّع العلاقة بينه وبين المجتمع، وتتغير نظرته إلى مجتمعه وإلى أهل الاستقامة وتنقلب عنده الموازين والقيم، وينظر إلى الواقع نظرة شاذة خاطئة لا تتصف بالموضوعية.

وبالتالي فالتطرُّف الفكري مرض يصاب به الفكر، وحالة سقيمة تجعل الإنسان في وضع غير طبيعي وغير سويّ، وكما أن الإنسان يعمل على المحافظة على صحته العقلية والجسمية، ويدرك أن اعتلال العقل أو الجسم حالة مرضية، كذلك يجب أن يُنظر إلى التطرُّف الفكري باعتباره انحرافاً عن الاستقامة في الفكر والاعتدال في الفهم، فهو حالة مرضية يعتلّ فيها الفكر، ويخرج بها الإنسان عن طبيعته.

ومن زاوية دينية، فإنَّ التطرُّف الفكري يؤدي إلى انحراف الإنسان عن المنهج الديني الصحيح، الأمر الذي ينعكس خللاً في العقيدة، وإثماً في السلوك يسقطه عن رضا الله عزّ وجلّ، ويجعله في معرض الحساب والعقاب الأخروي، وكفى بذلك خسراناً مبيناً.

كذلك نجد أنّ من آثار التطرُّف الفكري على سلوك الفرد كما قُرِّر ذلك بواسطة خبراء علم النفس والتربويين أنَّ السلوك البشري مظهر للثقافة وانعكاس للفكر، ومعنى ذلك أنَّ التطرُّف الفكري لن يقف عند حدود الفكر، وإنما سينعكس على السلوك. وإذا كان التطرُّف الفكري حالة مرضية غير سوية في الفكر، فإنَّ انعكاسه السلوكي سيكون بلا ريب مظهراً سلوكياً غير سويّ أيضاً. وهذا المظهر السلوكي المرَضِي مضافاً إلى تداعياته السلبية في المحيط والمجتمع، سيكون قابلاً للعدوى والانتشار الذي يوسع دائرة التداعيات، وينفتح على مضاعفاتها، وفي ذلك خطر كبير على المجتمع.

[٢] آثار التطرُّف على المجتمع:

إنّ العناصر المعيارية هي الأساس في تشكيل النظام الاجتماعي، وفي استمراريته بحالة مستقرة، والعناصر المعيارية كما تلعب دوراً إيجابياً بوجهها الإيجابي، كذلك تلعب دوراً سلبياً بوجهها السلبي فيما إذا كانت المعايير سلبية أو غير متوازنة.

والتطرف الفكري يخلّ بالنظام الاجتماعي وبالأمن المجتمعي؛ لأنه يستند إلى معايير سلبية بحكم انحرافه عن الاعتدال في الفهم والاستقامة في التفكير، وهو يحمل المعايير السلبية أيضاً، فيكون له أثر تخريبي حيث تلعب المعايير السلبية دورها في النظام الاجتماعي، ويشكّل خطراً على العناصر المعيارية الإيجابية التي هي الأساس في نظام اجتماعي مستقر، وفي أمن مجتمعي واقعي.

وحينما يشقّ التطرف الفكري طريقه في المجتمع، ويتحوّل من حالة فردية إلى حالة مجتمعية قد تأخذ شكل تيار في المجتمع أو فرقة أو تنظيم أو ما شابه ذلك، فإنه يلعب دوراً سلبياً في خلط الأوراق، والتشويش على الحقائق، والتضليل وضرب نسق القيم والمعايير، وهذا ما يسبب إشكالية قد تتحول إلى فتنة في المجتمع، ربما تكون فتنة دينية أو سياسية أو ثقافية، ويوجّه ضربة لما يسمى في علم الاجتماع بـ (الإثنوميثودولوجي) أي منهجية الجماعة.

[٣] آثار التطرُّف على الأمة:

إنّ المتتبع للتاريخ يجد أنّ المجتمعات المتنوعة لطالما عانت من انشقاقات ضربت وحدتها وتماسكها في الصميم نتيجة للتطرف الفكري. فتاريخ الأمة الإسلامية حافل بالمعاناة من انشقاقات أحدثها التطرف الفكري، تصدَّع منها شمل الأمة الإسلامية.

لقد أوجد الإسلام أمة رسالية صاغها على عين تعاليم الرسالة الإسلامية، واستمدت ثقافتها من كتاب الله تعالى وسنة نبيه المصطفى (عليه أفضل الصلاة والسلام)، فقامت هذه الأمة على أساس ثقافة الأمة الواحدة، ولم يلتحق رسول الله (صلوات الله وسلامه عليه) بالرفيق الأعلى حتى أكمل الله الدين، وأتمَّ النعمة، إذ ألّف قلوب المسلمين وجعلهم إخواناً، فنزل قوله تعالى في عرفة في حجة الوداع: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا)، ورحل النبي الأكرم (صلى الله عليه وسلم) عن أمته وقد تركها على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعده إلاَّ هالك، وقد بيّن القرآن الكريم أساس وحدة الأمة فقال تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا)، وحذّر من التفرُّق، ونهى عنه نهياً أكيداً مشدَّداً، قال تعالى: (وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)، وقال تعالى أيضاً: (إِنّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ؟ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ)، وقال تعالى: (شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى؟ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى؟ وَعِيسَى؟ ؟ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ؟ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ؟ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ) . كل هذه الآيات البيّنات جاءت تأكيداً على ثقافة الأمة الواحدة المستمدة من الكتاب والسنة النبوية، والتي هي أساس وحدة الأمة، فدبَّ التطرُّف الفكري إلى عقل الأمة، ونسج عقائد وفلسفات ليس لها وجود في ثقافة الأمة الواحدة، ولم تقم بها الحجة من كتاب الله تعالى وسنة نبيه (عليه الصلاة والسلام)، فأحدث ذلك انشقاقات مريرة أخذت صيغة الفرق (من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً)، فكم عانت الأمة ولا تزال تعاني

من هذه الانشقاقات التي تطرَّفت عن جماعة المسلمين، وكان التطرُّف الفكري عاملاً رئيساً في الفرقة والتصدُّع. ولولا التطرُّف الفكري الذي شق طريقه لبقيت الأمة على ما كانت عليه زمن الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) وخلفائه الراشدين لا سيما أبي بكر و عمر (رضي الله تعالى عنهما وأرضاهما) حيث لم تظهر بعد معالم الفتنة، ولم تتفاعل عوامل نشوء التطرف الفكري.

إنّ التطرُّف الفكري بما ينجم عنه من آثار تخريبية على المنظومة الفكرية والمجتمعية، يترك أيضاً أثراً سلبياً على الكيانات السياسية، فقد يكون من عوامل إضعافها أو إسقاطها، كما يترك أثراً سلبياً على الكيانات الحضارية وعلى المسيرة الحضارية للأمم والشعوب، لأنَّه يعرقل هذه المسيرة أو يتسبب في حرفها أو قصورها.

وقد اتضح هذا جلياً فيما حدث فى ثمانينيات القرن الماضى حيث ذهب الشباب إلى أفغانستان للجهاد لنصرة مسلمي أفغانستان ضد الإحتلال السوفيتي الشيوعي بحجة أنه فريضة إسلامية، وجمع التبرعات من مصر ودول أخرى اسلامية لمساعدة المجاهدين فى أفغانستان.

وبعد أن انتصر المجاهدون هناك وطردوا المحتل السوفيتى بدأت الحرب بينهم وتشتتوا فى منظمات وجماعات مسلحة، كل منها تقاتل من أجل الوصول الى كرسى الحكم، وتفرغ بقيتهم لتفريخ أعداد من الشباب وتدريبهم وإعدادهم وإمدادهم بالمال والسلاح وإعادتهم إلى بلدانهم وبصفة خاصة مصر ليفسدوا فيها بالقتل والتدمير والتخريب بحجة إقامة شرع الله!

وبالإضافة إلى التنظيمات الموجودة فى مصر بدأ تكوين جماعات وتنظيمات أخرى بأسماء إسلامية وتاريخية، حتى أسماء الأفراد أصبحت كنىً بأسماء صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبصفات تبين انتماء الفرد إلى بلد معين وقامت هذه المجموعات بالاستيلاء على المساجد والزوايا، وبل أُقاموا زوايا على جوانب الترع وشواطئ النيل فى غيبة من الدولة، وليبثوا من خلالها آراءهم المتطرفة على أنها

صحيح الدين، واستقطبوا الكثير من الشباب المفتقر إلى العلم والثقافة والانتماء إلى أرض الوطن، حتى أصبح الجلباب القصير واللحية الغير مشذبة، والخمار والنقاب والحجاب منظراً مألوفاً فى الشارع المصرى.

وفى ظل غياب الدولة عن متابعة التعليم فى مدارسها وانتشار التعليم الخاص واستقطاب الجماعات لكثير من المعلمين، وظهرت مدارس كثيرة تتبع هذه التيارات الدينية وتم الترويج لها بحجة أنها مدارس لغات أجنبية ولكنها ذات صبغة إسلامية تهتم بالتربية الدينية للنشئ، وانتشرت فى هذه المنشآت التعليمية مناهج تحث على التطرف وكراهية الآخر فى غيبة وغفلة المسئولين عن التعليم.

بل وصل الأمر إلى أن تحية العلم والسلام الوطني وثنية يجب تجنبها!

وامتلأت المساجد بمن يدّعون أنهم يقومون بمهمة التبليغ والدعوة إلى صحيح الدين وهم يعتمدون في معيشتهم على تبرعات أهل الخير والبسطاء.

وأصبح من يحاول أن ينتقد هذه الجماعات وأسلوبها فى الدعوة كافر، ووصل الأمر إلى استحلال سفك دمه، واستتبع ذلك أن أصبح غير المسلمين وخاصة المسيحيون فى مرمى نيران هذه الجماعات، وكأنهم ليسوا أبناء هذا الوطن! وأن التعامل معهم أو تهنئتهم فى مناسباتهم أو حتى إلقاء السلام والتحية عليهم من المحرمات!

وظهرت الخلافات بين أبناء الوطن الواحد وبين معتنقى نفس الدين بين مؤيد ومعارض لفكر هذه الجماعات إلى أن كشفت بنفسها عن وجهها الحقيقى فى أن هدفها هو إشاعة الفوضى والتمكين لشريعة الغاب لتحكم الوطن لتحقيق مقاصد بعيدة عن الدين الحنيف، وأن مبغاهم هو الإستيلاء على السلطة بأى طريق ولو كان مفروشا بدماء الضحايا وأشلاء الأبرياء والسيطرة على الحكم لإقامة دولة إسلامية شكلاً واسماً، وهى بعيدة كل البعد عن الدين الإسلامى فى جوهرها ومقاصدها .

وأصبح هؤلاء المتطرفون كالوحوش المفترسة تختبئ فى الظلام متربصة بالآمنين لتطلق عليهم رصاصات الغدر ثم تهرب متوارية فى الظلام ومتخفية فى الزحام.

ناسية أو متناسية أن رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم، ولنا فيه الأسوة الحسنة، لم يأت طالباً ملكاً ولا سلطاناً وإنما بعثه الله عز وجل ليتمم مكارم الأخلاق وهو الذي نصحنا في حجة الوداع ((أيها الناس إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم الى يوم القيامة كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا فى عامكم هذا)).

وإذا كان المولى عز وجل يقول فى كتابه الكريم: «لا إكراه فى الدين، قد تبين الرشد من الغى» ويقول أيضا سبحانه وتعالى: «لكل منكم جعلنا شرعة ومنهاجا، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة»

ويقول سبحانه: «ليس عليك هداهم، ولكن الله يهدى من يشاء» ويقول تبارك وتعالى: «ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنّا نصارى ذلك أن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون»

ولذا فإن هؤلاء الذين يعتقدون أنهم يحسنون صنعاً ويظنون أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وهم يزهقون أرواح البشر ويسفكون دماء الأبرياء بغير الحق، ليسوا سوى جماعات الضلال والظلام بما يرتكبونه من جرائم ضد الآمنين ويسعون فى الأرض فسادا قائلين (إنما نحن مصلحون) وهم بكل تأكيد مفسدون وبعيدون عن مبادئ الدين الإسلامى الحنيف ومخالفون لتعاليمه وهو الذى لم يشرع العنف والقتل لنشر دعوته بل أمر بأن ندعو الى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة لأنه دين الحكمة والسماحة والعفو والسلام والذى يتبرأ من كل دعاة الفتنة والتطرف والإرهاب.

إن محاربة الإرهاب تحمل العديد من المعاني وكافة أوجه الصور، وأصبحت مؤثرة في حياة الشعب ففي كل حين يحدث حادث إرهابي يستهدف أبناء الوطن من رجال أمن ومواطنين أبرياء فقد أصبحت العمليات الإرهابية خطر داهم يستهدف العديد من الدول.

ومن أجل التصدي لمثل هذه الأحداث تسعى الدولة في وضع استراتيجيات عاجلة لمواجهة كافة العمليات الإرهابية ومجابهتها وشددت على ضرورة تكثيف الدور الأمني بالتعاون بين رجال السلطة والمجتمع المدني لردع كافة العناصر التكفيرية من أي محاولات تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار الدولة، لهذا فإن دور مؤسسات المجتمع المدني والنقابات

المهنية والأندية ومراكز الشباب هو توعية الشباب والحوار معه ووضع لغة حوار جماعية تتضمن كيفية وضع أسس وقواعد راسخة لبناء دولة متينة وقوية لأن الإرهاب شر وبلاء من الواجب التعاون بالقضاء عليه واستئصاله لدعم السلم والسلام واستمرار الأنشطة المجتمعية والسياسية لجعل الدولة تسير في الخط الصحيح.

كما أن أهم العوامل التي تغير وتؤثر في السلوكيات، دور العبادة لأن الدين يلعب دوراً مهما في حياة المجتمع الإسلامي عامة والمصرى خاصة من خلال التأثير الشديد لرجال الدين على الشباب حيث يجب إصلاح الخطاب الديني بشكل جذري ليكون خطاب محبة يجمع ولا يفرق من خلال الإختيار الجيد لكل من يعتلي المنابر في المساجد و المواعظ الدينية.

كما أن المؤسسات التعليمية وهي شريك أساسي في القضاء على التطرف وذلك يحتاج إلى وضع مناهج تعليمية تنمي المواهب والفنون والفكر والإعتدال والثقافة، من خلال وضع مناهج جديدة لجميع المراحل التعليمية على يد خبراء حتى نربي جيلاً جديداً معتدل الفكر ومتزن يسمع ويقبل ويحاور، وهناك جانب آخر لا يقل أهمية وهو المعلم الذي يجب تأهيله ومروره بالعديد من الإختبارات النفسية على يد خبراء في جميع المجالات للتأكد من أنه قادر أن يربي جيلاً جيداً سوياً صالحاً للوطن، وأيضا يجب التأكد من خلال المتابعة المستمرة أن المعلم لا يقوم ببث أي فكر متطرف، فهناك دور مهم للمؤسسات الثقافية والفنية من سينما ومسرح، من خلال الأعمال الفنية والندوات التي تشكل جزء كبير من الوعي والثقافة عند الشباب والأندية الرياضية والإجتماعية وباقي المجتمع المدني لأنه القاطرة الأساسية في التنمية والتوعية.

لأن المجتمع المدني والمؤسسات التربوية ودوائر الدولة تساعد على ترسيخ مفهوم المواطنة في نفسية المواطن ليتمكن بدوره من اتخاد قراراته بنفسه داخل المؤسسات التي يعمل ضمن مجالاتها والتضحية بالغالي والنفيس دون التأثير بالأفكار التي يروجها العصابات الإرهابية والتكفيرية وفئاتها الضالة التي انحرفت عن مسار السلوك القويم للمجتمع قاطبة واستغلال الفرص من أجل الهيمنة للنيل من مقدراته.

دور المجتمع:

نتيجة للتطورات الخطيرة لظاهرة الإرهاب كما أوضحنا سابقاً، بل إن هذا التطور يحدث سريعاً ويؤثر تأثيراً سلبياً خطيراً على أقاليم كثيرة من العالم الذي أصبح مضطراً إلى مواجهة هذه الظاهرة التى تتنامى بشكل مخيف وأصبحت محل دراسة واهتمام على نطاق واسع لكشف أسبابها وتداعياتها وكيف تعمل التنظيمات الإرهابية ومن يمولها ومن يوفر لها السلاح والتدريب العالى على أحدث فنون القتال والتدمير والتخريب.

كيف تقوم هذه التنظيمات بتجنيد أتباعها، وكيف تؤثر فى عقول الشباب من مختلف الجنسيات والدول والثقافات فيؤمنون بأفكارها، ويتسابقون للإلتحاق بها، ثم يتحولون إلى وحوش غير أدمية تقتل بلا رحمة وتدمر بلا تمييز، ثم يقيمون الصلاة، بسم الله!

من يدعم هؤلاء دوليا؟ ومن يدعمهم إقليميا؟ ومن يدعمهم محليا؟

وما هى المراحل التى يمر بها هؤلاء الشباب إلى أن يصلوا إلى هذه الدرجة من الوحشية واللاإنسانية.

كيف يتحول شاب مثقف يعيش فى أسرة معتدلة، ويتمتع بخلق طيب، وملتزم دينيا، إلى متزمت دينيا، لا يقبل الآخر، ثم يتطرف دينيا وسلوكيا فيكفر أسرته ويهجرها، ويسيطر عليه فكر تكفيرى غريب عن مجتمع التسامح، ثم يتحول هذا الفكر التكفيرى إلى سلوك تكفيرى ويبدأ فى إيذاء الآخر والعدوان عليه وعلى ماله وعرضه؟

وقد رأينا كيف تتم المواجهة الأمنية لهذه الأعمال الإرهابية المسلحة، وضرب تجمعاتها وأوكارها، وقطع مواردها وكيف تؤتي نتائجها بما فيها من تضحيات المجتمع ورجال الأمن، ودمار المرافق الحيوية للدولة وممتلكات المواطنين.

ولابد أن تكون المواجهة الفكرية متزامنة مع المواجهة الأمنية ومتوازية معها.

وإذا كانت المواجهات الأمنية مع التنظيمات الإرهابية تحقق نجاحات ملموسة فى بعض المناطق والدول فإنها فى البعض الآخر لا زالت تحاول الصمود أمام الهجمات الإرهابية.

واللافت للنظر هو أن المواجهات الفكرية لم تحقق الهدف منها حتى الآن، فهى ترتكز على مفهوم مخاطبة الفرد المتطرف ومحاولة تصحيح المفاهيم الخاطئة التي أدت إلى تطرفه وإخراجه من دائرة الفكر المنحرف إلى دائرة الفكر الإنسانى المعتدل، ويرجع ذلك إلى أن المواجهة تعتمد على السياسات العامة للدول والتي تقاوم التطرف.

فمثلا فى فرنسا التى اعتمدت على مخاطبة المتطرفين كمجموعة فى مكان واحد وأنشأت مركزا متخصصا لمناهضة التطرف الفكرة، ثم فوجئت بسفر أكثر من ألف شاب فرنسي إلى سوريا للقتال فى صفوف داعش الإرهابية عام ٢٠١٤! ثم حدثت الأعمال الإرهابية الدامية فى باريس عام ٢٠١٥.

وبدراسة الأسبات التى أدت الى ذلك تبين أن أهمها هو أن جمعيات ومنظمات كثيرة ولدت فى هذا الوقت لمحاربة الفكر الإرهابى المتطرف، وكل هذه الكيانات ليست لها الخبرة ولا التجربة الكافية فى هذا المجال، وإنما استثمرت هذا العمل للإستفادة من الدعم المالى الكبير الذى تضخه الدول والمنظمات الدولية فى هذا المجال!

- **الدور الحكومى:**

لا شك أن حكومات جميع الدول أصبحت أولويتها الأولى هى مواجهة الإرهاب، وذلك لما له من تأثير على كل الوظائف المنوط بالحكومة القيام بها تجاه المواطنين، فمع تفشى ظاهرة الإرهاب ينحسر الدور الخدمى للدولة والدور الاقتصادي حيث تتأثر الموارد، نتيجة مناخ الإرهاب، ويهرب المستثمرون خوفاً على أموالهم حيث لا يكون للاستثمار أى عائد، بل يتعرض لخسائر فادحة.

كذلك تتأثر الخدمات التى تقوم بها أجهزة الدولة تجاه المواطنين، فإذا قام الإرهابيون بنسف أو تدمير أبراج الكهرباء أو محطات توليد الكهرباء أو خطوط إمداد

الغاز أو الماء، فسيؤدى ذلك إلى توقف جميع المرافق التى تعتمد على الكهرباء أو الماء أو الغاز، مثل المصانع والمستشفيات فيتوقف الإنتاج وتتأثر سلبياً حركة الأسواق مما يؤدى إلى خلل فى الدخل القومى، ينعكس أثره على المواطن البسيط، كذلك تتأثر المستشفيات بانقطاع التيار وقد يتسبب ذلك فى أضرار وربما وفيات بعض المرضى!

كما أن المواجهة الأمنية عالية التكلفة فتحتاج إلى أموال كثيرة من ميزانية الحكومات بالإضافة إلى الجهد العظيم الذى يبذله رجال الأمن، الذين تتركز جهودهم فى مكافحة الإرهاب، بينما يصيب الإهمال واجباتهم الأمنية اليومية تجاه المواطنين، وهكذا يضع الإرهاب كافة أجهزة الدولة فى حالة استنفار دائم لمواجهته ومعالجة آثاره.

وتتبنى الدولة الإستراتيجيات، وتضع السياسات التى تواجه الإرهاب، وفى نفس الوقت تستطيع القيام بدورها الخدمي للمواطن، ويقع على عاتق مؤسسات الدولة تنفيذ هذه السياسات التى يجب أن يتشارك كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية فى تنفيذ السياسة العليا للدولة، وذلك حفاظا على الأمن القومى و وتماسك أعمدة المجتمع، حتى لا تنهار الدولة ومؤسساتها وتسود الفوضى وتنتشر المواجهات، فالكل يحارب الكل، والوطن هو الخاسر!

وبدأت الدولة فى سبيل مواجهة الإرهاب تتخذ طرقا متنوعة أولها المواجهة الأمنية لضبط الإرهابيين وقطع مواردهم ومصادر تمويلهم، والقضاء على خلاياهم والبحث عن الخلايا النائمة وتفكيكها وتصفيتها.

وكذلك قامت المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية والرياضية بدورها فى مكافحة الفكر المتطرف وفضح أساليبه الإجرامية المتسترة وراء عباءات كثيرة دينية وفكرية، وقد حققت بعض النجاحات على هذا المسار، وإن كانت هذه النجاحات ليست بالقدر المطلوب للقضاء على الإرهاب فكرا وسلوكا.

ولقد كانت نظرة هذه المؤسسات لعملية المواجهة نظرة عامة شمولية، بالرغم من أن هناك أحداث قد أهملتها هذه النظرة، وهذا الأسلوب فى المواجهة.

ولنأخذ مثالا لذلك ما حدث يوم فض الاعتصام الإرهابى المسلح الذي اتخذت جماعة الإخوان الإرهابية من ميدان مسجد رابعة العدوية مكانا له، حيث تجمع عدة آلاف من جماعة الإخوان من بعض محافظات الجمهورية رافضين ثورة الشعب فى ٣٠ يونيو على حكم الإخوان.

فقد فوجئنا داخل هذا التجمع بطابور طويل من أطفال لا تتعدى أعمارهم السنوات العشر! يحملون أكفانا على أيديهم، ويرددون شعارات وراء أحد الأشخاص ضد الدولة، وأنهم (مشروع شهداء)!

وقد تبين أنهم أطفال أيتام من نزلاء عدد من دور رعاية الأيتام التابعة لجماعة الإخوان!

ولن نتطرق إلى الناحية الإنسانية، التى جعلت مثل هؤلاء الإرهابيين يستخدمون أطفالا فى مثل هذا الموقف، ولا كيف سمحت لهم ضمائرهم أن يفعلوا ذلك، ولكننا نتساءل: ماذا فعلت أجهزة الدولة ومؤسساتها فى هذا الحدث؟ وهل تمت دراسته دراسة علمية منهجية؟

وهل كل هؤلاء الأطفال أيتام حقا؟ وماذا يعلموهم فى تلك الدور؟ وكيف يمحون من عقولهم أن لهم وطنا؟ وكيف يسلبون منهم حقهم فى الانتماء لهذا الوطن؟

نعرف أن غالبية نزلاء دور الأيتام ليسوا أيتاما، بل هم لقطاء، ولكن الواجب الإنسانى للمجتمع يحتم عليه أن يوفر لهم قدرا من الاحترام.

وفى نفس الوقت يجب دراسة هذه الظاهرة جيدا واحتواء هؤلاء الأطفال منذ الصغر، ليشعروا بالوطن الذي هم أبناؤه على أى حال.

ومن هنا يمكن أن نتبين أوجه القصور في آليات مواجهة الفكر الإرهابي والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- خطب الجمعة والدعاة.
- الهيئات والمؤسسات الإسلامية.
- وسائل الإعلام.
- المؤسسات التعليمية.
- الأسرة.
- العشوائيات.

خطب الجمعة والدعاة:

وعزا عدد كبير من الأفراد قصور خطبة الجمعة في علاج ظاهرة الإرهاب إلى ضعف تأهيل عدد من الأئمة والخطباء لا سيما في القرى والنجوع، وعدم المامهم بأبعاد المشكلة، وما يترتب عليها من إضرار وإساءة لصورة الإسلام أمام العالم.

كذلك انشغال كثير من الخطباء والأئمة بالمقارنات الفقهية في بيان تحريم الارهاب، دون ربط ذلك بالواقع والأحداث، وهو ما يحد من استفادة أعداد كبيرة من الناشئة الذين قد يصعب عليهم استيعاب الأمور الفقهية.

ويتفق الجميع على أهمية تفعيل دور المسجد في علاج جميع ظواهر الانحراف الفكري وفي مقدمتها ظاهرة الإرهاب وإلا يقتصر الأمر على الجوامع فقط بل لابد أن يشمل جميع المساجد من خلال دروس مختصرة ومبسطة يلقيها الامام ما بين الآذان والإقامة أو بعد صلاة العشاء كذلك تنظيم لقاء أسبوعي يحاضر خلاله أحد العلماء أو الدعاة المعروفين ويجيب عن أية تساؤلات في هذا الشأن. مع بيان مسؤولية الفرد المسلم في مواجهة مثل هذه الأحداث.

الهيئات والمؤسسات الإسلامية:

ويناط بها أن تبذل جهدا كبيرا في مواجهة الأعمال الإرهابية ومتابعة مدى نجاحها في محاصرة دعاوى الإرهاب والتطرف حيث أن بيانات هيئة كبار العلماء التي تلت الأعمال الإرهابية كان لها أكبر الأثر في توضيح موقف الإسلام الرافض لهذه الجرائم الإسلامية من خلال عدة محاور هي:

- بيان الفرق بين الجهاد الشرعي الذي حث عليه الإسلام وضوابطه ومسؤولية الأذن به والإرهاب كعمل إجرامي ينافي مقاصد الشريعة.
- بيان خطورة فتنة التكفير والخروج على الجماعة وولاة الأمر.
- بيان حقوق المستأمنين والمعاهدين من غير المسلمين في ديار الإسلام.
- تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة والتأويلات الفاسدة لنصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة فيما يتعلق بعلاقة المسلم باتباع الديانات الاخرى.
- بيان الضوابط الشرعية لموقف الإسلام في الفتن ومسؤولية الفرد المسلم في دفعها.
- كشف خطأ بعض الفتاوى غير المسؤولة التي تجيز الأعمال الإرهابية أو تدفع إليها.
- بيان آثم التعاطف مع الإرهاب أو الفرح بالأعمال الإرهابية.

وسائل الإعلام:

وفيما يتعلق بدور وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وهى التى كان لها أكبر الأثر فى متابعة الأحداث الإرهابية وعرض رأي الإسلام الرافض لها من ناحية الكم والاستمرارية وتنوع الرؤى الدينية والتعليمية والتربوية.

فإن الإعلام يلعب دورا هاما ومؤثرا في توجهات الرأي العام واتجاهاته، وصياغة مواقفه وسلوكياته من خلال الأخبار والمعلومات التي تزوده بها وسائل الإعلام المختلفة.

إذ لا يستطيع الشخص تكوين موقف معين أو تبني فكرة معينة إلا من خلال المعلومات والبيانات التي يتم توفيرها له، ما يؤكد قدرة الإعلام بكافة صوره وأشكاله على إحداث تغييرات في المفاهيم والممارسات الفردية والمجتمعية عن طريق تعميم المعرفة والتوعية والتنوير وتكوين الرأي ونشر المعلومات والقضايا المختلفة.

ولابد هنا ألا نغفل الدور الكبير الذى تقوم به أجهزة الإعلام المرئى والمسموع والمقروء وهى التى أصبحت من الضرورات الحياتية اليومية، فالأطفال يتأثرون كثيراً بما يرونه ويسمعونه فى أجهزة الإعلام بل ويرددونه، ولذا فإنه على وسائل الإعلام أن تنتبه الى ذلك وتمارس دورها بمسئولية تجاه هؤلاء الأطفال من الناحية الإجتماعية، والإنسانية، والتربوية، وتتخذ سبيل النصح والإرشاد، والتوعية بأهمية الانتماء للوطن وحب الوطن، والاهتمام بالتعلم وبيان أهمية العلم فى خدمة المجتمع، وكذلك تزكية روح السلام والمحبة، واحترام وحب الآخر، واحترام حرية الجميع، وأن حدود حرية الفرد تنتهي عند حدود حرية الآخرين. حيث أن الطفل يطمح فى الحصول على المعلومات التى تستهدف معرفته لما حوله، وذلك مع مراعاة حاجات الطفل السنية وتناسبها مع خصائصه وقدراته.

وبالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية المعروفة المرئية والمسموعة والمقروءة، سواء كانت وسائل رسمية تمتلكها الحكومات، أو وسائل يمتلكها القطاع الخاص، فقد ظهرت وسائل آخرى على شبكة الإنترنت، وهي ما يسمى بوسائل التواصل الإجتماعى، والتى أتاحت اتصال الأفراد عبر الكرة الأرضية دون قيود، وفاقت فى تأثيرها كل الوسائل الأخرى، ولأنها متاحة للجميع، فيمكن لكل شخص أن يرسل عبرها ما يريد، دون رقابة سياسية أو اجتماعية أو دينية أو أخلاقية، ولذا فقد أصبحت هى الوسيلة التى يفضل الشباب استخدامها، وتتفق مع طبيعته المتمردة، فيعيش في واقع افتراضى يهرب إليه من واقعه الحقيقي.

وقد ركزت وسائل الإعلام العربية والعالمية على ظاهرة الإرهاب والتي تحظى باهتمام الشعوب والحكومات في شتى أنحاء العالم لما لها من آثار خطيرة على أمنها

واستقرارها، بعد أن اتضح إننا أمام ظاهرة إجرامية خطيرة تهدف إلى خلق جو عام من الخوف والرعب والتهديد باستخدام العنف ضد الأفراد والممتلكات.

إن ازدياد معدلات الجريمة وانتشار ظاهرة الإرهاب، علامة على انتشار الأمراض النفسية مع انتشار عدة أشكال للتطرف الفكري ، منها ما هو تدمير للمكتسبات الحضارية للمجتمع وقتل الأنفس، ومنها ما هو تشدد فكري يحمل جانب الإقصاء والتصنيف لأفراد المجتمع، وقد أصبح التطرف الديني سمة غالبة لظاهرة الانحراف الديني المعاصرة التي تفشت في العديد من المجتمعات الإسلامية والعربية، فظهور أفكار جديدة (تضع الدين شعاراً لها والإسلام منها براء)، من هنا كان من المهم أن يقوم الإعلام برسالته لتوضيح الحق من الباطل، وإرشاد المواطن إلى اتجاهات هؤلاء القتلة للنيل من استقرار المجتمع وأمنه.

إن المنظمات الإرهابية عملت على تطويع وسائل الإعلام والاستفادة من ثورة الاتصالات في تنفيذ عملياتها وأجندتها ومخططاتها، واستغلت شبكات التواصل الاجتماعي لترويج أفكارها الظلامية وتجنيد الشباب في صفوفها.

وسائل الإعلام العربية ومنها القنوات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي مطالبة بتطوير بنيتها لتواكب ما يستجد على الساحة العالمية والعربية، من خلال تطوير نظمها وبرامجها وسياساتها، لتسهم في إيجاد حلول للحد من ظاهرة الإرهاب والتطرف.

إن دراسة تأثير وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي للتصدي لأوجه الإرهاب والتطرف، له مبرراته في ظل ما يحصل على الساحة العربية والعالمية من أحداث ومجريات.

دور الإعلام في المواجهة:

وينبغى أن يستغل الإعلام دوره الكبير فى التأثير على المتلقى، فى تكوين شخصية الفرد من حيث:

١- رفع المستوى الثقافى للمواطن، وتأصيل قيم المواطنة، والمعاملة الطيبة بين أفراد المجتمع والحث على قيم الفضيلة والإخاء، وتعظيم قضية الانتماء للأرض والوطن، وواجب حمايته والدفاع عنه، وعن مقدساته وكافة عناصره، بصورة جماعية يسودها السلام.

٢- احترام حقوق الإنسان: وأول هذه الحقوق هو الحق فى المواطنة، وكفالة الحرية للجميع بما لا يضر الآخر، فعندما يشعر الإنسان بأنه لا يحصل على حقه فى وطنه، فإنه يبحث عن البديل الذى يوفر له حقوقا شعر بأنها قد سلبت منه.

٣- تنمية الوعى الصحيح بالدين: عن طريق توضيح الشرائع السماوية بما لا يخالف النصوص الشرعية، ونبذ التصرفات والسلوكيات السيئة، وتعزيز مكانة الأخلاق والفضيلة.

ورغم ذلك فهناك بعض الإعلاميين يركزون فقط على الجوانب السلبية، ويتجاهلون الجوانب الإيجابية، وربما يرجع هذا الأمر إلى رغبة الإعلاميين في تفعيل جانب الإثارة أو تعزيز الجانب التسويقي وجذب المزيد من الإعلانات إذا كانت الموضوعات غريبة ولافتة للنظر.

- إن الإعلام يخطئ عندما يضخم موضوعاته حول الجماعات المتطرفة، مثل داعش، التي ينقل أخبارها ومقاطع الفيديو التي يقتل فيها ضحاياه، ويتعمد أن يخلق هالة حول تصرفات داعش وعملياتها، كأنها قوة عظمى ومخيفة وقادرة على فعل المعجزات، وللأسف يساعده الإعلام على تحقيق ذلك، بتضخيم كل ما يصنعه أفراده.

ويجب أن تقوم الهيئات العليا التى تشرف على الإعلام بوضع الخطط الإستراتيجية من واقعنا الإعلامي والاجتماعى والأمنى وألا تلجأ إلى تقليد ومحاكاة الإعلام الأجنبى ولا تستخدم قوالب جاهزة من الخارج لاختلاف طبيعة المجتمعات، فمواجهة التطرف هي معركة ثقافية ويجب أن تكون موحدة مع كافة الأقطار العربية ولا تقتصر على دولة دون أخرى. وأن تشارك فيها كل مؤسسات الدولة.

وإذا كان من حق الرأي العام أن يعرف الحقيقة ويتابع ما يجري من أحداث على الساحة المحلية والأقليمية والدولية، فإن التعاطي مع هذه الأحداث ونشرها ومتابعة ما يجري منها، يجب أن يتم وفقا لضوابط مهنية ومعايير أخلاقية وإنسانية وموضوعية تراعي ظروف المجتمع ومزاج الرأي العام، ما يعني ضرورة التوازن بين حق الجمهور بالمعرفة، وبين مرجعيته الثقافية والأخلاقية والدينية على اعتبار أن المعايير الفاصلة بين إعلام وآخر هي في النهاية معايير مهنية وأخلاقية، تجسد آطراً مرجعية يمكن الاستناد إليها في التمييز بين السلوك الإيجابي والسلوك السلبي، وبالتالي التفريق ما بين ظواهر سلوكية مقبولة وآخرى مرفوضة.

ولابد أن نفهم أنه بمقدار أهمية وسائل الإعلام لمواجهة الإرهاب وتعريف المواطنين بالأخطار المحدقة بالوطن. فإنه يحمل نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة للإرهابي الذي يقوم بالعمل التخريبي والتدميري، لأن الإعلام عندما يتناول هذا الفعل الإرهابى فإنه يساعد على انتشاره، واتساع مدى تأثيره المعنوي ليشمل العالم بأسره، وربما أدى إلى إعجاب بعض الشباب المراهقين بالعمل الإرهابى، ويحاولون تقليده، أو الإلتحاق بالمنظمات الإرهابية التى تدير الأعمال الإرهابية.

وكذلك ربما يسعد العمل الإرهابى أصحاب وسائل الإعلام من فضائيات وصحف ومجلات، فلا شك أنه يزيد من حجم مبيعات هذه الوسائل، وارتفاع نسب المشاهدة، وبالتالى تزداد حصيلة الإعلانات،

مما يجعلنا في أمس الحاجة إلى إعلام وطني يدرك كيف يسخر وسائله لخدمة الوطن ومكافحة الإرهاب.

فقد ذكر الكثير من الأشخاص المنخرطين في العمل الإرهابي الذين ألقي القبض عليهم في العراق، أنهم تأثروا بما كانت تعرضه قناة الجزيرة أو غيرها في هذا المجال، فقرروا الالتحاق بالمنظمات التي تحرض على القيام بالتفجيرات والعمليات الانتحارية. إن عرض المناظر والمشاهد المأساوية وتصوير الأضرار بشكل متكرر ومبالغ فيه، إضافة إلى بث وجهات نظر الإرهابيين التي يقصد منها إثارة الخوف، تشكل

خطورة وتنطوي على ردود فعل سلبية من شأنها خدمة العمل الإرهابي، خاصة في ظل تنافس وسائل الإعلام المختلفة على النقل الفوري للأحداث المتعلقة بالإرهاب من أجل تحقيق سبق صحفي، لاستقطاب أعداد متزايدة من جمهور القراء والمشاهدين، والذي قد يكون على حساب القيم الاخلاقية والانسانية التي ترفض المساعدة في نشر العنف والتطرف.

كما وأن عدم وجود خلفية علمية وثقافة أمنية لدى القائمين على الإعلام، والمسئولين عن التغطية الإعلامية يؤدي غالبا إلى بلبلة لدى المتلقى، وهى تخدم الإرهاب، وتضر بالمجتمع وتؤثر تأثيرا سلبيا وقد تؤدى إلى تعاطف البعض مع الإرهابيين، وقد تصبح هذه التغطية ذات ميول تحريضية ضد نظام الحكم ومؤسسات الدولة مثل الجيش والشرطة.

وفى كثير من الحوادث نرى التغطية الإعلامي تهون من الحدث، فلا تنقل الموقف الحقيقى، وكذلك قد نجدها تهول فى وصف الحدث، وفى الحالتين تكون النتيجة واحدة وهى عدم ثقة المتلقي في وسائل الإعلام.

ويمكن أن تقوم أجهزة الإعلام عن قصد أو غير قصد بإرسال تكليفات للإرهابيين عن طريق شفرة معينة، وكذلك توصيل معلومات للخلايا النائمة.

دور مواقع التواصل الاجتماعي في الإرهاب الإلكتروني:

شبكات التواصل الاجتماعي هي شبكات تفاعلية تتيح لمستخدميها التواصل في أي وقت وفي أي مكان من العالم، ويتسم هذا العصر بثورة هائلة في وسائل الاتصال الحديث التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية ويعد من أبرز مواقع التواصل التي تستخدمها عناصر تلك التنظيمات (فيسبوك - تويتر- انستجرام- الواتس آب) وتتسم شبكات التواصل الاجتماعي بأنها شبكات عالمية كونها متاحة للجميع وبالمجان، وتتميز بتكوين مجتمعات افتراضية جمعت بين النص المكتوب والمقطع المرئي وساعد ذلك في تحويل المستخدم لها من متلقي للمعلومات إلى منتج للمعلومات ومشارك فيها .

مميزات مواقع التواصل الاجتماعي:

- تقليل العبء المادي والاعتماد على آليه منخفضة التكاليف يتيح نشر المعلومات عن التنظيمات وكيفية التواصل مع أعضائها إلى جانب تدفق المعلومات وتسهيل مهمة وتكلفة تجنيد الأعضاء الجدد في التنظيم.
- تعزيز الهوية: تدعم تلك المواقع وجود هوية جماعية ووجود انتماء بين أفراد المجموعة الواحدة على ضوء ارتباط تلك الأفراد بقضية واحدة وهدف مشترك.
- مجتمعات افتراضية: من خلال تواجد أعضاء تلك التنظيمات على مواقع التواصل يتشارك أعضائها في المبادئ والأفكار والمرجعيات الفقهية التي يستند إليها التنظيم. وتتيح تأسيس علاقات واسعة وتمكن من علاقات مباشرة وقوية على الرغم من بعد المسافات الجغرافية.
- البعد عن سيادة الدولة: وسائل التواصل الاجتماعي متاحة للجميع وهناك صعوبة في السيطرة عليها من قبل الأجهزة الأمنية إضافة الى قدرة تلك التنظيمات على التحايل على المراقبة الأمنية وفتح حسابات ومواقع أخرى بسهولة.
- منصات إعلامية: توفر مواقع التواصل لهذه التنظيمات منصات إعلامية للدعاية لأنشطتها وأفكارها كما تساعد في حربها النفسية ضد الدول والتنظيمات الأخرى. إضافة إلى إمكانية نشر المقاطع المرئية التي تدعم أفكار ورؤية التنظيم.

أسباب استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل التنظيمات الإرهابية:

- سهولة التنسيق: يعتبر (تويتر) أحد أهم وسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدم التفاعل والتنسيق أثناء أعداد وتنفيذ العمليات الإرهابية. وتكمن الميزة الأساسية في كونه يوفر مجتمعات افتراضية تتكون بشكل تلقائي خلال الأحداث وهو ما تستفيد منه تلك المنظمات الإرهابية.

- تجنيد العناصر ونشر الأفكار: يعتبر(فيسبوك) من أكثر مواقع التواصل استخداماً في تجنيد العناصر المتطرفة. وغالباً ما تقوم تلك التنظيمات بأنشاء (group) لاجتذاب المتعاطفين فكرياً معاً. حيث تركز المجموعة في طرح موضوعات إنسانية بالأساس كدعم القضية الفلسطينية أو الإسلام بصفة عامة، ومع زيادة أعضاء تلك المجموعة يتم وضع المواد والأفكار الجهادية تدريجياً. ثم بعد ذلك يتم توجيه أعضاء المجموعة إلى المواقع أو المنتديات المرتبطة بتلك التنظيمات.

- ساحة افتراضية للتدريب: يستخدم (يوتيوب) بصورة أساسية من جانب الجماعات الجهادية بهدف التدريب فالوظيفة الأساسية للموقع هي استضافة الفيديوهات التي يتم تحميلها على الموقع إذ يمكن تحميل فيديو لكيفية تصنيع قنبلة أو عبوة متفجرة ويمكن تحقيق نسب مشاهدة عالية قبل أن يتم حذفه من قبل إدارة الموقع.

- الدعم المعنوي: شهدت بعض مواقع التواصل الاجتماعي تدشين صفحات باسم (التبعية الافتراضية لدعم تنظيم داعش) ولاقت متابعة وقبولاً كبيراً خاصة من عناصر السلفية الجهادية وجاء ذلك على أثر إعلان الناطق باسم التنظيم عن تأسيس دولة الخلافة في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم بسوريا والعراق أسهم ذلك الأمر بشكل إيجابي في انتشار التنظيم وتوسيع قاعدة مؤيديه عبر العالم الافتراضي.

- الشرعية: تسعى التنظيمات الجهادية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي إضفاء الصبغة الشرعية لجماعتها المسلحة مثل بقية الأجنحة السياسية الأخرى في المجتمع، حيث تمكنهم تلك المواقع من التعبير عن وجهة نظرهم استنادا إلى مرجعيتهم الفقهية أو أسانيد فتواهم الجهادية.

الفئات المستهدفة من التنظيمات الجهادية:

- الفئة الأولى المتعاطفة مع الفكر الإرهابي: وغالبيتهم من الشباب المتصفح لشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

- الفئة الثانية الرأي العام: من أجل تأكيد تفوق تلك التنظيمات إما بغرض التخويف من المواجهة مع الأنظمة الحاكمة أو بغرض الحشد والتأييد والقناعة بالأفكار والمنهج.

- الفئة الثالثة الخصوم من أجهزة الدولة ومؤسساتها: وذلك بهدف إضعاف موقفهم والتأثير على هيبتهم وإظهارهم بمظهر العاجز عن مواجهة نجاح العمليات الإرهابية عقب عرض تلك العمليات على شبكة الأنترنت ومواقع التواصل وإبراز نجاح مراحل التنفيذ.

أبرز معوقات رصد وتحليل مواقع التواصل الاجتماعي:

- غالبية السيرفرات التابعة لمواقع التواصل الاجتماعي تتواجد خارج سيطرة الدول العربية وتحت سيطرة الولايات المتحدة.
- صعوبة التعاون الأمني حيث أن الحصول على معلومات عن أي حساب مشبوه في مواقع التواصل يتطلب أمر قضائي يتسم بالتعقيد في إجراءات الإنابة القضائية والتعاون الدولي.
- مواقع التنظيمات المتطرفة على شبكة الانترنت مستضافة لدى شركات استضافة أمريكية ولا سيطرة عربية عليها.
- حجب مواقع الإنترنت يضطر غالبية المستخدمين لاستخدام عمليات تجاوز الرقابة مما يعقد من عملية حصر وتتبع المشتبه بهم. وتتوافر طرق بديلة وأدوات لتجاوز الحجب مما يفقد غايته.

أساليب مقترحة لتعزيز الرقابة على متصفحي مواقع الانترنت:

- إتاحة إضافة في المتصفحات للتبليغ عن أي نشاط غير مشروع من قبل زوار مواقع التواصل الاجتماعي.
- استخدام برامج التحليل والرقابة لدى مزودي خدمة الإنترنت بإشراف الأجهزة الأمنية لكشف الأنشطة غير المشروعة.
- استخدام الثغرات الأمنية غير المكتشفة في تتبع نشاط عناصر تلك التنظيمات على شبكة الإنترنت.

- تعزيز مبدأ ومنهجية أمن المعلومات من خلال أدلة التوعية في محاولة للحد من جرائم انتحال الهوية.
- توثيق هوية مستخدمي شبكة الإنترنت.

المؤسسات التعليمية:

ونود هنا أن نؤكد على أن المؤسسات التعليمية تتحمل مسؤولية جسيمة في تحصين ووقاية الشباب من أي انحراف فكري باتجاه الغلو والتطرف، من خلال الحوار مع الطلاب وفتح المجال أمامهم للتعبير عن آرائهم بكافة الوسائل وفي مختلف الانشطة التعليمية مثل الإذاعة ومعارض التربية الفنية وأنشطة الخطابة والإلقاء وغيرها.

وعلى ضرورة قيام الجامعات ومراكز البحوث بإجراء دراسات علمية ميدانية لجميع جوانب ظاهرة الإرهاب، بدءا من البيئات الاجتماعية التي أفرزت عناصر التنظيمات والخلايا الإرهابية وأحوال أسرهم (آباء وأمهات) من حيث المستوى التعليمي والثقافي والدخل المالي وتحليل آراء المتطرفين أنفسهم للوقوف على جوانب الخلل في فهمهم نصوص الكتاب والسنة، ومقاصد الشريعة، وتأثير سفر هؤلاء المتطرفين للخارج، وتأثرهم بأفكار لا تتفق مع ظروف وحال المجتمع، وكذلك أهمية تحليل نتائج هذه الدراسات من قبل العلماء والتربويين وعلماء النفس والاجتماع والباحثين من جميع جوانب الظاهرة، وبناء عليه طرح واقتراح الآليات الفاعلة للمواجهة، مع الحرص على عدم إغفال أهمية دور المرأة كأم وزوجة ومعلمة، ودورها في تحصين الأبناء ضد خطر الإرهاب، والتنشئة السليمة المستمدة من تعاليم ومبادئ الإسلام من خلال فريق من الباحثات المؤهلات في جميع التخصصات.

بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دور المفكرين والمثقفين بدرجة أكبر لدعم دور رجال الدين في كشف الجهات المستفيدة من الإخلال بأمن البلاد وما يترتب على ذلك من أضرار سياسية، واقتصادية، واجتماعية لاكمال آليات المواجهة، إلى جانب ما يطرحه العلماء، وما يقوم به رجال الأمن،

بالإضافة إلى ذلك يأتي دور المدرسة والمؤسسات التعليمية بكافة أنواعها ومستوياتها من الحضانة إلى الجامعة، لما لها من تأثير على منهاج حياة الفرد وتوجهاته المجتمعية والإنسانية، وقد نرى ذلك واضحا فى كثير من علماء مصر الذين برعوا عالميا وحصلوا على أرفع الجوائز والتقديرات العالمية، ونرى كيف يتحدثون بكل الفخر عن وطنهم مصر الذى تلقوا تعليمهم فى مدارسه وجامعاته! لا زالوا يفتخرون بمصريتهم ويسعون لمد يد العون لها لتنهض وتقوى وتكون فى مصاف الدول الكبرى وهو المكان والمكانة التى تستحقها.

ولكن الحق والصدق يجعلنا لا نغفل أن هناك كثيرا من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت فى المجتمع قد انعكست على العملية التعليمية، وكان الإنعكاس السلبى واضحا فى المؤسسات التعليمية، ولم تعد المدرسة هى القناة الوحيدة التى يعتمد عليها فى تحصيل العلم والثقافة، حيث أن إرتباط المناهج التعليمية بالكتاب المدرسى أخذ في الانحسار لصالح مصادر المعرفة المتعددة، والتي نشأت نتيجة للثورة التقنية والمعلوماتية التي أدت إلى إعادة النظر مضامين المعرفة وطرق البحث عنها وفي مناهجها العقلية، وما نشاهده في عالمنا الآن من تحولات عديدة.

لذا كان لابد من السعي الحقيقي وراء إعداد الطالب فى كافة المراحل ومن خلال التعليم الحديث وإمداده بالمهارات المختلفة التي تعينه على فهم الحياة من حوله، حيث أن المدرسة الحديثة هى مدرسة المجتمع التي تسعى دائما إلى النهوض بالمجتمع في ظل حياة مجتمعية يشارك فيها الجميع، دون النظر إلى الديانة أو اللون أو العرق أو الغنى والفقر، مجتمع يسع الجميع بكل خلافاتهم واختلافاتهم، لذلك يجب أن تعمل المدرسة على توثيق الصلة بالمجتمع حولها والذي تعيش فيه، وأن تحث المجتمع على أن يقوم بدور وثيق الصلة بالمؤسسة التعليمية يساعدها، ويدعمها، ويشارك فى أنشطتها، لترسيخ مفهوم المواطنة الصالحة، لأنها تشكل ركنا أساسيا فى بناء شخصية الإنسان، فإذا حصل الفرد على حقوقه كاملة فإنه ملتزم بالقيام بواجباته نحو مجتمعه ووطنه و نحو نفسه أيضا.

وإذا كانت الأسرة والجماعة ووسائل الإعلام لها دور فى تنشئة الفرد السوى المنتمى للوطن، فإن المدرسة والمؤسسات التعليمية لها تأثير واضح فى إكساب الطلبة المفاهيم والقيم الوطنية، وكذلك معالجة ضعف وعى الشباب بالقضايا والمشكلات التى تهم المجتمع، وقلة اهتمامهم برموز الوطن، وعدم احترام علم البلاد والنشيد الوطنى، وإدراكهم لمعناها الكبير. وتفشت ظاهرة عدم تحية العلم أو ترديد النشيد الوطنى فى المدارس الخاصة التي تملكها وتديرها جماعة الإخوان الإرهابية.

كذلك كان واضحا على خريجى هذه المدارس ضحالة الفكر المستير، والقصور فى معلوماتهم عن الوطن ومؤسساته، بل وتاريخه أيضا، مما أدى إلى ضعف الانتماء والولاء للوطن والمجتمع الذى يعيشون فيه ومن ثم ضعفت مشاركتهم السياسية والمجتمعية على حد سواء.

لذلك لابد من وضع خطط مستقبلية و تترجم إلى برامج تنفيذية على أرض الواقع في مختلف المجالات لتعزيز هوية الطالب وانتمائه لوطنه ومجتمعه، وهذا لا يتأتى إلا بتحديث منظومة المناهج والممارسة التعليمية الجيدة، إلى جانب التثقيف السياسي لمعرفة ما يدور فى العالم حوله، ويؤثر فى الوطن بطريق مباشر أو غير مباشر، وكذلك التثقيف الإجتماعى لغرس روح المواطنة والإنتماء.

كذلك لابد من تضافر المؤسسات الإجتماعية والدينية والسياسية والتربوية مع المدرسة لشرح تاريخ الوطن ومراحل كفاح الشعب على مر الزمان، وتدريس الشخصيات العامة والرموز الوطنية التي كان لها بصمات في تاريخ الوطن، وتعميق الشعور بمفهوم الوحدة الوطنية والوحدة العربية والإسلامية، وإعطاء الفرصة الكاملة للطلاب لمناقشة قضاياهم ومشكلاتهم العامة والخاصة، كالبطالة والتطرف والتعددية الفكرية وتعريفهم بالأخطار التى تهدد الأمن القومى، وكيف نحصن أنفسنا ووطننا من مخططات الأعداء.

كل ذلك من الممكن أن يخلق إحساساً بالمسئولية وينشئ فرداً لديه مشاعر جياشة تجاه وطنه،

فضلاً عن ذلك فإنه يحول الطلاب من مجرد وسائط استقبال إلى أوعية للإبداع وتطوير الملكة النقدية لديهم عبر الفهم والوعى وأساليب الحوار الجاد، الذي يحقق لهم شعوراً بالإنسانية.

وهذا لن يتحقق إلا من خلال إعداد المعلم وإعداد الأخصائي الإجتماعى المدرب بالمعرفة والمهارة للقيام بدوره من خلال المنظومة التعليمية.

فالإيمان بقيمة الطالب وطاقاته وقدراته ومهاراته، وكذلك حقوقه الطبيعية، والإيمان بالعدالة الإجتماعية، والثقة فى ضرورة التغيير والتبديل، والإيمان بأن لكل مجتمع أيديولوجيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعقيدته الدينية، وأن الكل داخل المجتمع يتأثر بها لأنها تشكل نمط الحياة فى المجتمع، كل ذلك من شأنه أن يوفر مناخا جيدا صالحا لتنشئة مواطن صالح.

يجب أن يضاف أدوار أخرى للدور الرئيسى الذى يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون بالمؤسسات التى تعنى بالنشء لأن ذلك ضمن متطلبات المواجهة المجتمعية لدحض أفكار التطرف فى مهدها، فيعمل الأخصائى فى المدارس بأنواعها ومراكز الشباب ودور تربية الأيتام ومؤسسات الأطفال بلا مأوى.

ولأن المدرسة تعتبر من المؤسسات الهامة التى تقوم بعملية التربية والتعليم ونقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل ومساعدة الطلاب فى تقبل العادات والتقاليد والمعايير والقيم السائدة بين مختلف الجماعات والهيئات والتنظيمات التعليمية.

وإذا كانت التربية عملية اجتماعية فإن أهم وظائفها الأساسية هى تمهيد السبيل أمام المجتمع ليجتاز ما يعترضه من مشكلات، وأن تنير الطريق له للتخلص من السلبيات. وبهذا الدور تكون التربية عاملا من عوامل المحافظة على تماسك المجتمع. وبالتالى فالتربية بمفهومها الواسع هى كل الأنشطة والممارسات المختلفة التى يوفرها المجتمع للأفراد عبر مؤسساته التعليمية. حيث أن المدرسة هي المؤسسة التربوية التي أنشأها المجتمع بغرض استكمال دور الأسرة فى تربية الأفراد.

وإذا كانت التربية وسيلة هامة لتكوين أنواع السلوك وتصحيح السلوك الخارج عن الإطار المجتمعي وتنميته على أساس من العلم والمعرفة، ولذا كان لابد من تعظيم دور المدرسة فى هذا المجال حيث أن أول خطوة لتحقيق هذه الوظيفة هى تنمية الوعى بين الأطفال والشباب حول الانتماء للوطن دون غيره، وتقديس أرضه، وسمائه، وكذلك تكوين اتجاهاتهم بطريقة سليمة بعيدا عن التعصب والتطرف أو الجمود.

وكان من الطبيعى بعد التطور الذى حدث للمجتمعات وأن تتطور معها السياسات التعليمية، بما يتناسب واحتياجات الطلاب، واضعين فى الإعتبار المتغيرات المجتمعية، والمواجهات ضد الإرهاب، والتى تستتبع تزويد الطلاب فى جميع مراحل التعليم وبالبرامج التي تستهدف تأسيسهم بالقيم والدوافع والمهارات التى تؤهلهم للقيام بأدوارهم فى الحياة، وهو دور الخدمة الاجتماعية فى المجال التعليمى.

ومن بين أهدافه:-

١- تمكين الطالب والمدرسة من زيادة الإنتاجية التعليمية والإسهام فى التنمية، ويقصد بها التحصيل الدراسى للمتعلم، وبالنسبة للمدرسة تنمية قدرتها على على أداء وظائفها الاجتماعية.

٢- تنشئة الطالب تنشئة اجتماعية سليمة وبناء الشخصية الإنسانية، ونعنى بها عملية التطبيع الإجتماعى، أى تشكيل شخصية الطفل فى مراحل نموه الأولى لكي يتوافق ويتكيف مع مجتمعه، ويشب على قيم وأخلاقيات ومعايير هذا المجتمع، كذلك إكسابه المعارف والاتجاهات والخبرات والمهارات التي تساعده لكى يتعامل مع المواقف الاجتماعية المختلفة بطريقة ناجحة ومقبولة من المجتمع.

- وينبغى أن تتم عملية التنشئة بشكل أساسى فى المدرسة وبإشراف الأخصائى الإجتماعى، عوضا عن القصور الذى انتاب الأسرة الآن بسبب تفشى الأمية والفقر وقوض دورها الى حد كبير، ناهيك عن انشغال الأبوين بالعمل، خاصة الأم، وطلب الرزق.

- ولأن الخدمة الإجتماعية تتعاون مع المدرسة فى سبيل تحقيق عملية التنشئة الإجتماعية، هى أيضا تتفق مع اتجاهات المجتمع وقيمه ومعاييره، وتسعى لتحقيق ذلك عن طريق التوجيه الفردى، وتكوين الجماعات والعمل معها، عن طريق الإرشاد النفسى الإجتماعى و ومقابلة حاجاته ومواجهة مشكلاته.

- فى ظل هذه المعطيات وتوفير المناخ التربوى الذى يساعد على نمو الشخصية الإجتماعية للطالب، لابد أيضا من تهيئته أيضا نحو مجتمعه وبيئته الاجتماعية بترسيخ قيم حب الوطن والمواطنة والمشاركة الفاعلة فى الحياة المجتمعية. وكذلك تبصيره بأعداء الوطن المتربصون به، وكيفية مواجهة الأفكار العدائية، علما بأن ذلك لن يتحقق بين عشية وضحاها ولكن لابد من إتاحة الفرصة الكاملة للطلاب للتعبير عن آرائهم ومناقشتهم ومعرفة ما ينعكس عليهم من أحداث يومية، لتصحيح المفاهيم المغلوطة حول ما يعتقده البعض منهم نتيجة الظروف التى تمر بها البلاد من أحداث وتغييرات كثيرة.

ولابد من إيجاد صيغة للتفاهم والترابط بين المنزل والمدرسة أى بين الآباء الذين يشاركون المدرسة فى تربية أبنائهم والتعرف على احتياجاتهم وحل مشكلاتهم مما يسهم تحقيق شعورهم نحو المجتمع، وسرعة اندماجهم فيه، وهو الدور الذى يجب أن تقوم به الخدمة الاجتماعية من خلال البرامج والأنشطة المختلفة للطلاب فى جميع مراحل التعليم.

- إن شغل أوقات فراغ الطلاب بالأنشطة وفقا لرغباتهم وميولهم واحتياجاتهم، والتى تشمل أيضا ترسيخ قيم حب الوطن، واحترام رموزه الأساسية كتحية العلم بكل توقير وافتخار، والنشيد الوطنى وتعظيم وإجلال زعمائه الحاليين والسابقين بكل انجازاتهم وإخفاقاتهم والإستفادة من دروس الماضى وتوطيد العلاقة بين المدرسة والبيئة المحيطة بها لتحقيق أكبر نفع للطلاب وحتى تصبح المدرسة محببة لنفوسهم وصالحة لنموهم العقلى والوجدانى والبدنى بالقيم والاتجاهات الصالحة.

ولابد من جعل المدرسة بيئة مثالية وذلك بالتدريب على الضوابط الاجتماعية المتعلقة بالقيم والاتجاهات المرغوب فيها ونبذ ما هو مشين منها، والتركيز على كل ما هو صالح لهم وللوطن.

- توطيد العلاقات بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة واستغلال مجالس الآباء لجعل المدرسة مركز إشعاع تعليمى وثقافى ورياضى واجتماعى للبيئة المحيطة، واستثمار الرحلات والمعسكرات لتبادل المعرفة والخبرات، وزيارة مناطق الوطن المختلفة للإطلاع على حضارة القدماء، وانجازات الحاضر واشراقات المستقبل.
- يجب أن يتخطى دور الخدمة الاجتماعية فى المدارس الدور التقليدى، ليصبح موازيا للتغييرات التي تطرأ على المجتمع وأخطرها الإرهاب الذى يعانى منه المجتمع بأسره.

ويمكن أن نحدد بعض الملامح التى يمكن إدماجها بالبرامج والأنشطة المقدمة للطلاب:-

١- التواصل مع أولياء الأمور وإعلامهم بأحوال أبنائهم فى المدرسة وعدم الأكتفاء بالعمل داخل أسوار المدرسة، مما يخلق أجواء ثقافية وودية جديدة، فضلا عن الحاجات التربوية للطلاب.

٢- إقتراح أطر عامة لبعض البرامج والأنشطة الإجتماعية، يرسخ فيها قيمة الإنتماء والولاء للوطن، ورفع الوعى الثقافى لفهم بعض قضايا المجتمع الفهم الصحيح.

٣- المشاركة فى بناء معايير جديدة بالمدرسة تعمل على تنمية قدرات الطلاب واستثمار إمكانياتهم في تفعيل البرامج والأنشطة الإجتماعية.

٤- كذلك يجب على الأخصائيين الاجتماعيين فى المجال التعليمى أن يركزوا أيضاً على الذكاء الوجدانى لدى الطلاب لأنه بجانب القدرات العقلية الأخرى وهو أحد الركائز الأساسية فى تنوع الحلول للعديد من المشكلات، وتسهم فى ترسيخ القيم الإنسانية العليا، وأهمها حب الوطن.

وهـذا ممـا يسـاعدهم علـى الإبتـكار والحـب والمسـئولية والتواصـل والإهتمـام بالآخرين، والـذى مـن شـأنه أن ينعكس فـى التعبيـر عـن إنفعالاتهـم وبالتالـى يكون قـادرا علـى الاتصـال الوجدانـى مـع الآخريـن وتفهـم مـا يـدور مـن حولهـم، فيسـتطيعون فهـم الحقائـق بوعـى وإدراك.

ومـن خـلال تنميـة الـذكاء الوجدانـى والـذى يسـهم فـى قدرتهـم علـى الآداء الأكاديمـى وأن يصبحـوا أفضـل اجتماعيـا وتتحسـن اختياراتهـم فـى الحيـاة إلـى الأفضـل.

٥- إعطاؤهـم الفرصـة لمعرفـة ذواتهـم (الوعـى بالـذات) وبالتالـي الوعـي بالمشـاعر والإنفعـالات والعواطـف وكذلـك الأفكار ليتمكنـوا مـن اكتشـاف أوجـه النقص والضعف والقـوة، حتـى يمكـن أن يعالـج المشـاعر السـلبية (إن وجـدت) بنفسـه.

٦- يجـب أن نعلـم أبناءنـا الأمـل، فهـو مكـون أساسـى فـى الدافعيـة، والدوافـع الإيجابيـة والمشـاعر هـى التـى تحشـد طاقـات الإنسـان للإنجـاز والحمـاس والمثابـرة والثقـة وبذلـك يمكـن الوصـول إلـى أعلـى درجـات القـدرة والارتفـاع بالمسـتوى بصـرف النظـر عـن القـدرات العقليـة الأخـرى.

المناهج التعليمية:

ويبـدو أن واضعـى المناهـج التعليميـة لا يدركـون، أن شـباب اليـوم يختلـف عـن شـباب الأمس، حيث كانـت المدرسـة هـى المصـدر الوحيـد للعلـم والثقافـة، ويكفـى الطالـب أن يحصـل مـا ورد فـى الكتـب المدرسـة ليصبـح مثقفـا متعلمـا، ولكـن شـباب اليـوم يحصلـون علـى العلـم والمعلومـة مـن مصـادر كثيـرة، شـرعية وغيـر شـرعية واختلفـت عقليـة اليـوم عـن الأمـس، ممـا يسـتدعى توافـق المناهـج التعليميـة مـع عقليـة شـباب اليـوم وأن يقتنـع بمـا فيهـا.

ولـذا فيجـب علـى الحكومـات أن تراجـع المناهـج التعليميـة وتنقيهـا ممـا بهـا مـن شـوائب فكريـة عفـا عليهـا الزمـن، وأفـكار لـم تعـد تتفـق مـع الثـورة العلميـة ولا الطفـرات التـى تحـدث كل يـوم فـى وسـائل الاتصـال، وكذلـك ينبغـى تنقيـة هـذه المناهـج مـن الصـور التحريضيـة علـى أفـراد يختلفـون فـى اللـون أو العـرق أو العقيـدة.

بل يجب أن تكون موضوعات هذه المناهج تحض على حسن الخلق وحب الوطن وتزكية الانتماء، والحفاظ على سلامة الوطن والدفاع عنه، والتدريب على احترام الرأى الآخر، والنقد البناء، والتركيز على الأخوة فى الوطن، ودراسة تاريخ الوطن، والتذكير بكفاح الشعب المتماسك، وكيف أنه فى حالة تعرض البلاد لأى خطر يذوب الجميع فى بوتقة واحدة.

الأســـــــرة:

كما نؤكد على أهمية دور الأسرة في توعية الأبناء والبنات، ومراقبة سلوكهم للحد من وقوعهم فريسة لمن يحاولون استقطابهم وتضليلهم.

لأن التطرف ما هو إلا رد فعل شبابى لمشكلات المراهقين (مع فروق فى التشخيص بين الذكور والإناث) وهى المشكلات التى لابد أن تتصدى لها الأسرة، ويدرك الوالدان أن إهمال هذه المشكلات أو التقليل من أهميتها لدى الشباب قد تكون له عواقب لا يمكن معالجتها مستقبلا.

كما أن الإعتماد على الحوار العقلانى قد يكون روشتة للفشل، ولن يجدى مع الشباب فى مرحلة المراهقة وأن الحل يكمن فى مخاطبة القلب، الذي يكون هو محور الحياة والإهتمام فى هذه المرحلة من حياة الشباب. وهو مرآة اللحظات السعيدة منذ الطفولة، لأن من يتطرف هو فى الواقع يسعى إلى انتماء بديل، إلى عائلة أو جماعة بديلة، ولذلك يكون الحل فى تنشيط ذكريات اللحظات السعيدة فى فترة الطفولة.

لذلك نرى أن مواجهة الإرهاب تأتى أولا من تنشئة الأسرة والمدرسة لأبنائها ومنذ نعومة أظفارهم، ولا يمكن جنى ثمارها إلا بالعلم والمعرفة المثقلة بإذكاء الوعى والتثقيف ومعرفة كل المستجدات التى يعيش فيها الوطن بغية مواجهة الإرهاب والأفكار المنحرفة أول بأول.

٧- مراعاة احتياجات الأطفال النفسية والاجتماعية والتى يفتقدها معظم هؤلاء الأطفال نتيجة لتفكك الأسرة أو للتربية الغير صحيحة، بسبب انشغال الوالدين بالسعى للرزق،

أو بأشياء أخرى عن الطفل مثل وسائل التواصل الإجتماعى، وفى هذه الحالة يكون الطفل فريسة لجماعات أخرى غير جماعة الأسرة. فيسعى للانتماء إليها لإشباع احتياجاته وتلبية رغباته -التى غفلت عنها الأسرة- فيجد هذه الجماعات فى المساجد والزوايا الصغيرة وعلى المقاهى وعلى السوشيال ميديا!

أما الجزء الهام والذى يهمله المجتمع ولا يكترث به، رغم أنه أساس القنابل الموقوتة التى تسير بيننا ولا نعرفها، وهو ظاهرة (الأم الصغيرة) التى لا نعلم عنها شيئا، فهى غير مقيدة فى سجلات المتزوجات لأنها فعلا غير متزوجة، وغالبا ما تكون دون الثامنة عشر، فهى طفلة قاصر، تاهت عن أهلها، أو هربت من أسرتها، أو لقيطة ألقى بها أحدهم فى مقلب للقمامة، أو تحت أحد الجسور!

ربما عاشرها طفل آخر فى نفس عمرها وظروفها، وأنجبت طفلا خارج نطاق الأسرة ليصبح طفلا بلا مأوى، طفل شوارع كما نطلق عليهم!

ولكنه ولد في هذا المجتمع وله حقوق على المجتمع، والتى نوجزها فيما يلى:

١- حق الطفل فى بداية صحيحة للحياة، متمتعا بالسلام والأمان والكرامة الإنسانية.

٢- حق الطفل فى أسرة ونسب وميراث وملكية، وقد حرص الإسلام على نقاء النسب والحفاظ على بناء الأسرة فأبطل كل ما يمحو أو يغيب صلة الدم والرحم مثل التبنى واستبدله الكفالة.

٣- حق الطفل فى التعليم واكتساب المهارات.

كما أن العناية ليست موجهة فقط إلى الجانب الصحى ليولد بلا علل أو أمراض، بل ينسحب الإهتمام إلى الأم، فمن الواجب اتخاذ كل الوسائل التى تؤدى إلى أطفال غير معرضين لأمراض الوراثة وذلك بالإهتمام بالأم، ولكن كيف وأين نجد (الأم الصغيرة)؟

هناك تشريعات كثيرة لرعاية الأطفال ولكن كيف يتم تطبيقه وهل تطبق أصلا؟

إن الأطفال نتاج الأمهات الصغيرات غالبيتهم نزلاء دور الرعاية الاجتماعية، فهل تقوم هذه الدور بواجبها نحو هؤلاء الأطفال كما حددته الشريعة والقوانين؟

ظاهرة (الأمهات الصغيرات):

رغم كل مظاهر الاهتمام بقضايا ومشاكل الطفولة ومنها المجلس القومى للأمومة والطفولة والمجلس القومى للمرأة فإن هذه الفئة مازالت تعانى من ارتفاع نسبة من يعيشون فى ظروف صعبة ويتعرضون للحرمان كما يتعرضون إلى العديد من الأوضاع المستغلة داخل المجتمع حتى أصبحوا يمثلون مشكلة أطلق عليها مشكلة أطفال فى خطر وهى تعنى أن طائفة ليست بالقليلة من أبناء المجتمع المصرى فى طريقهم إلى عالم الجريمة والانحراف وما يترتب على ذلك من آثار فى شتى الجوانب الاجتماعية والأمنية والاقتصادية.

ومن هذه الفئة فئة الأطفال الذين يتعرضون للعنف والإساءة فى المعاملة والاستغلال الجنسى وهم فئة الأمهات الصغيرات (الأطفال) الغير متزوجات ويرى بعض الباحثين أن خطورة مشكلة انحراف الأطفال حينما تتعلق بانحراف الفتيات وارتكابهن للجريمة، وذلك لخطورة دور المرأة مع أسرتها وأبنائها لأنه قد يكون تأثير الأم على الأسرة والأبناء أكثر من تأثير الأب عليهم، فعندما تكون الأم منحرفة قد تصبح ذات تأثير سلبى بدرجة أكبر مما لو كان الأب هو المنحرف فقد يمكن للأم أن تحافظ على أسرتها وأبنائها من أى انحراف أو خطر.

وتواجه الأمهات الصغيرات فى المجتمع المصرى العديد من المشكلات التى قد يكون لها تأثير سلبى فى اكتسابهن لبعض المشكلات السلبية التى قد تظهر على المستوى الشخصى أو على مستوى المجتمع، فعلى المستوى الشخصى تتمثل تلك المشكلات فى الانطواء أو الاكتئاب والشعور بالدونية والملل، وعدم تقبل الأمهات الصغيرات لذواتهن وعدم القدرة على تكوين العلاقات الاجتماعية الناجحة وعدم

القـدرة علـى تحمـل المسـئولية الاجتماعيـة أمـا علـى مسـتوى المجتمـع يلاحـظ العزلـة الاجتماعيـة لهـؤلاء الأطفـال الإنـاث وهـن الأمهـات الصغيـرات.

وقـد أكـدت الكثيـر مـن الدراسـات تعـرض هـذه الفئـة مـن الأطفـال للكثيـر مـن المشـكلات مثـل دراسـة كارول فارفيـل Faravilli elorle والتـى بينـت أن هـؤلاء الفتيـات يظهـر عليهـن اضطرابـات نفسـية واضطرابـات مزاجيـة وميـول عدائيـة وقلـق وإحبـاط، وانحسـار العلاقـات الاجتماعيـة والعزلـة كمـا بينـت دراسـة رينـا سـاركار SarkaR Rina أن هـؤلاء الأطفـال يعانـين مـن اضطرابـات شـديدة ومشـاكل نفسـية وأنهـن يعانـين مـن عـدم النـوم والكبـت والشـعور بالذنـب وعـدم المشـاركة الاجتماعيـة والانطـواء

كمـا بينـت دراسـة عفـاف راشـد أن هـؤلاء الفتيـات يعانـين مـن عـدم الثقـة بالنفـس وعـدم تكويـن علاقـات اجتماعيـة مـع المجتمـع وعـدم الاندمـاج مـع غيرهـن والميـل إلـى العزلـة والشـعور بالإحبـاط والقلـق والانطـواء والاكتئـاب وأحيانـاً الانتحـار.

كذلـك دراسـة سـلوى عثمـان الصديقـى التـى أوضحـت نتائجهـا أن هـؤلاء الفتيـات يعانـين مـن العديـد مـن المشـكلات التـى تعيـق توافقهـن الاجتماعـى بمختلـف أبعـاده الشـخصية والأسـرية والمؤسسـية كمـا أنهـن يعانـين مـن وضـع أسـرة فيـه إهمـال وعـدم رعايـة عـلاوة علـى انعـدام بعـض القيـم الاجتماعيـة كمـا أثبتـت نتائـج دراسـة كمـال عزيـز أن هـؤلاء الفتيـات القاصـرات يعانـين مـن الشـعور بالنبـذ مـن المجتمـع الـذى يعشـن فيـه ويتسـم شـعورهن بعـدم الاتـزان الانفعالـى وعـدم الثقـة بالنفـس وعـدم القـدرة علـى العمـل والإنجـاز وعـدم القـدرة علـى تحمـل المسـئولية.

ومـن هنـا تبـرز قضيـة تنميـة المسـئولية الاجتماعيـة كأحـد أهـم القضايـا الجديـرة بالبحـث والاهتمـام، حيـث أنهـا تعـد تنميـة لجانـب مـن جوانـب الوجـود الاجتماعـى يحتـاج إليهـا الفـرد للحمايـة والوقايـة للعـلاج مـن بعـض مظاهـر اللامبـالاة وافتقـاد الهويـة وعـدم تحمـل المسـئولية والكثيـر مـن المظاهـر السـلبية، كمـا تبـرز حاجـة الأمهـات الصغيـرات الغيـر متزوجـات إلـى تحمـل المسـئولية حيـث أن الأم تمثـل الرعايـة والأمـن فـى حيـاة

الطفل فهى المسئولة عن تنمية الجزء الأكبر من المسئولية الاجتماعية، وفقدانها بشكل جزئى أو كلى قد يعرض الطفل لبعض أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة التى تفقده القدرة على تحمل المسئولية الاجتماعية.

وقد بينت دراسة سانتروك وولفورد waflord &Santroaek أن هناك فروق بين الأطفال إناث وذكور فى مقياس المسئولية الاجتماعية لصالح الأطفال الذين يعيشون مع أسرهم كما اتضح أن الأطفال متغيبى الأم كانوا أكثر عدوانية وأقل قدرة على تحمل المسئولية الاجتماعية عن التلاميذ متغيبى الأب.

وتهتم مهنة الخدمة الاجتماعية بتنمية المسئولية الاجتماعية لأفراد المجتمع لما يحققه ذلك من إحداث تغييرات وفوائد إيجابية فى شخصية الفرد مما يسهم فى زيادة فعالية المشاركة فى جهود تنمية المجتمع حيث أن المسئولية الاجتماعية تعتبر قضية اجتماعية وتربوية وقيمية وأخلاقية.

وتعتبر المسئولية الاجتماعية عنصراً هاماً من العناصر المسئولة عن مواجهة المشكلات والسلبيات التى تعانى منها الفتيات الأمهات الغير متزوجات حيث يرى هندرسون Henderson المسئولية الاجتماعية على أنها سمة فردية واستعداداً لتحمل الالتزامات وهى نوع من الكفاءة الشخصية القائمة على استجابة الإنسان للأفعال والتى تحتاجها الأمهات الصغيرات.

وقد اهتمت الكثير من دراسات الخدمة الاجتماعية بتنمية المسئولية الاجتماعية بين فئات متعددة من العملاء باستخدام طرق المهنة المختلفة، حيث توصلت دراسة جمال شحاتة أن التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع أدى إلى تنمية المسئولية الاجتماعية بين المواطنين، بما يتضمن ذلك تنمية العلاقات الاجتماعية بينهم مع زيادة المشاركة ودعم روح الولاء والانتماء، وتنمية الاتجاه نحو المحافظة على الملكية العامة فى المجتمع ودراسة جونسون Johamson والتى ركزت على العلاقة بين إكساب المهارات الاجتماعية وتنمية المسئولية الاجتماعية والتى توصلت إلى أن هناك خمس

مهارات اجتماعية تؤدى إلى تحمل المسئولية الاجتماعية هى الحاجة إلى القواعد والسلطة والحاجة إلى الحقوق الفردية واحترام الحقوق الشخصية للآخرين واحترام الملكية والتعاون وإشباع الإرشادات.

ودراسة أوليفر Oiliver والتى بينت نتائجها وجود علاقة بين تدريب الطلاب وتحمل المسئولية وقد أدى التدريب إلى ارتفاع معدلات الاهتمام بالمشاركة والنشاط العقلى نتيجة إحساس الفرد بذاته وارتباطه بالآخرين ودراسة زينب الباهى التى أثبتت نتائجها فعالية برنامج من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتنمية المسئولية الاجتماعية لطالبات المدن الجماعية ودراسة سامية عبد الرحمن أتى أثبتت نتائجها فعالية نظرية الأزمة فى تنمية المسئولية الاجتماعية لدى المطلقات ودراسة ماهر سكران والتى أثبتت نتائجها فعالية العلاج المعرفى فى خدمة الفرد فى تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة وتعتبر خدمة الجماعة أحد طرق الخدمة الاجتماعية التى تستخدم لتحقيق التغيير سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، وتعتبر الجماعة بمثابة الاختيار الحقيقى لممارسة الحياة الجماعية والأداة الأساسية للطريقة من خلال الخبرة التى توفرها لأعضائها ومساعدتها على التوافق مع الآخرين وتأدية ما ينتظر أداؤه اجتماعياً عن طريق الخبرات الاجتماعية الإنسانية.

وتهدف خدمة الجماعة إلى إكساب أعضاء الجماعة القيم الاجتماعية المرغوبة ولعل من أهم هذه القيم الاحتمال والمشاركة والمثابرة على تحقيق الأهداف مهما قابلت الجماعة أعضاؤها من مشكلات ومعوقات تعيق تحقيق الأهداف حيث يرى كيرت ليفن Levin Kert أنه إذا أردنا أن نحقق تغييراً عميقاً ومستديماً يجب أن نتعامل مع الفرد كعضو فى جماعة فالفرد كعضو فى جماعة يسهل التأثير عليه ويكون أكثر مرونة وأن الاتصال بالأفراد عن طريق الجماعات له تأثيراً أعمق وأكبر فى الجماعات أكثر من الاتصال بهم فردان أو عن طريق الدعاية ووسائل الإعلام حيث تعتبر الجماعة من أهم الأدوات التى يستخدمها الأخصائى لمساعدة الأفراد على النمو والتغيير الإيجابى ومواجهة المشكلات وإشباع الحاجات حيث يمكن

للجماعة إحداث التغيير المطلوب فى الأفراد باستخدام أساليب ووسائل وطرق العمل مع الجماعات وقد أثبتت الكثير من الدراسات والبحوث فعالية طريقة العمل مع الجماعات فى مواجهة الكثير من مشكلات العملاء عن طريق استخدام الجماعة كوسيلة لأحداث التغيير مثل دراسة كمال عزيز التى أثبتت فعالية طريقة العمل مع الجماعات فى زيادة تقدير الذات للفتيات القاصرات المنحرفات جنسياً.

ودراسة عزة عبد الجليل التى اقترحت دور لطريقة خدمة الجماعة فى التعامل مع الأطفال المساء إليهم ودراسة منال محمد محروس والتى أثبتت نتائجها فعالية ممارسة البرنامج فى طريقة العمل مع الجماعات وتعديل السلوك اللاتوافقى للأطفال المساء إليهم ودراسة محمد سيد فهمى التى أثبتت نتائجها أن التدخل المهنى لطريقة العمل مع الجماعات أدى إلى تحقيق التوافق الاجتماعى لدى أطفال الشوارع فى المجتمع لذا كان من الأهمية بمكان أن تستخدم طريقة العمل مع الجماعات كل أسسها المهنية من أساس معرفى وأساس مهارى وأساس قيمى لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى الأمهات الصغيرات غير المتزوجات وأن تطور من أساليب التعليم وأساليب الممارسة المهنية فى هذا المجال لذلك تحاول الباحثة فى هذه الدراسة تقديم رؤية مستقبلية لتعليم وممارسة طريقة العمل مع الجماعات مع جماعات الأمهات الصغيرات غير المتزوجات لتنمية المسئولية الاجتماعية لديهن ولكى يمكن وضع الرؤية المستقبلية فلابد أولاً من فهم السياق الزمنى والواقع العملى الذى توضع فيه تلك الرؤية ولابد من أن تأتى من خلال تحليل عميق لمعارف وخبرات وممارسات مهنية متعددة فى هذا المجال.

تعتبر ظاهرة الأمهات الصغيرات من المشكلات الحديثة فى المجتمع المصرى ويصاحب هذه المشكلة مشكلات أخطر منها نظراً لطبيعة الحياة التى تعيشها الفتاة، وكذلك نتيجة للمخاطر التى تتعرض لها ومنها الاعتداء والتحرش الجنسى، كذلك ممارسة الأعمال المنافية للآداب للحصول على مصدراً للرزق، واستغلالهن للقيام بأعمال السرقة والإعتداء والتخريب .كذلك حملهن سفاحاً نتيجة للعلاقات غير

الشـرعية أو للـزواج العرفـى بالرغـم مـن أنهـا مازالـت طفلـة وتحتـاج للحمايـة والرعايـة وفـى نفـس الوقـت هـى أم مسـئولة عـن تأمـين الحمايـة والرعايـة للطفـل الـذى أنجبتـه فـى حـين أنهـا هـى ذاتهـا تعجـز عـن ذلـك بمفردهـا كنتيجـة لطبيعـة شـخصيتها مـن ناحيـة وظروفهـا البيئيـة مـن ناحيـة أخـرى ممـا يتطلـب الأمـر مسـاعدة مهنيـة لمسـاعدتها ومـن المشـكلات الاجتماعيـة أيضـاً التـى تعانـى منهـا الأمهـات الصغيـرات مشـكلة عـدم أو ضعـف المشـاركة الاجتماعيـة حيـث أن المشـاركة هـى مضمـون المسـئولية الاجتماعيـة أى أن الفـرد لابـد وأن يقـوم بـدوره سـواء بإنـكار أو مقترحـات أو القيـام بالعمـل الـذى يسـتطيع القيـام بـه، حيـث أن الشـخص المسـئول هـو ذلـك الشـخص الـذى يـؤدى عملـه بانتظـام ويـؤدى مـا عليـه مـن التزامـات بغيـر حاجـة إلـى رقابـة أو توجيـه مـن جانـب شـخص آخـر.

أما أهم الصفات الشخصية للأم الصغيرة المساء إليها فهي:-

١- ضعف المبادئ والتحلي بالقيم، وضعف الانتماء ووجود أزمة هوية.

٢- الشعور بالظلم والرغبة فى الخروج على النواميس والعمل ضد المجتمع.

٣- حب التملك والحصول على دخل وامتلاك ثروة.

٤- العناد وحب الشغب.

٥- الميول العدوانية.

٦- الغيرة والتشتت العاطفى.

٧- عدم التركيز.

٨- الرغبة في المساواة مع الآخرين.

٩- حب اللعب ولعب الأدوار.

١٠- ممارسة الحرية بكل صورها (الوقت- البعد عن الضبط- الجنس بلا حرج).

١١- الخوف وعدم القدرة أحياناً على التكيف.

المشكلات النفسية:

حيث تشعر الأمهات الصغيرات بالحرمان العاطفى والدونية مما يولد لديهن نوعاً من السلوك العدوانى العنيف تجاه أنفسهن ومجتمعهن الذى لم يقدم لهن إلا الإبعاد القهرى عن مؤسساته الطبيعية وهو ما يخلق لديهن نوع من الاغتراب يدفعهن إلى السلوك الإجرامى والعدوانى تجاه المجتمع اللائى لا يشعرن بأى تفاعل معه أو أهمية المحافظة عليه، فالمصلحة بينهن وبين المجتمع والآخرين ليست فقط معدومة بل عدوانية.

ومن المشكلات النفسية أيضاً التى تتعرض لها الأمهات الصغيرات مشكلة الانطواء حيث تميل الأم إلى العزوف عن الحياة الاجتماعية والابتعاد عن الآخرين وضعف صلاتها بهم وقلة اهتمامها بمشكلاتهم وعدم الاكتراث بمشاركتهم فى الأنشطة ولعل من بين أسباب العدوان والانطواء هو القلق والخوف من مواجهة الآخرين وفقدان الثقة بالنفس وقسوة القائمين على رعاية الأم الصغيرة والسخرية وإحساسها بأنها غير مقبولة له من الآخرين.

وكلما زاد التفاعل والمشاركة بين الأفراد زادت العلاقات الاجتماعية الموجبة من الحب والصداقة والتقبل فالمشاركة تحرك الفرد إلى تكوين علاقات اجتماعية وكلما زادت العلاقات الاجتماعية زادت المشاركة وكلما زادت المشاركة أدى ذلك إلى تنمية الولاء والانتماء للجماعة والتى بدورها تؤدى إلى الحفاظ على الملكية العامة وهكذا.

تنمية المسئولية الاجتماعية لجماعات الأمهات الصغيرات:

المسئولية الاجتماعية هى نتاج الظروف والعوامل والمؤثرات التربوية والاجتماعية التى لا تكاد تحصر والتى يتعرض لها الفرد فى مراحل نموه المختلفة ومن هذه الظروف والعوامل والمؤثرات ما يساعد توفره على النمو السليم للمسئولية الاجتماعية، ويؤدى غيابها والنقص فيها إلى إعاقة هذا النمو وتعطيله ولذلك فالمجتمعات تعتمد فى إكساب أفرادها المعايير والقيم الاجتماعية والخلقية على عملية معقدة وطويلة

من عمليات التعليم وهى التنشئة الاجتماعية والتى تستهدف تأهيل الفرد اجتماعياً عن طريق غرس البعد الاجتماعى وذلك من خلال تزويده بمجموعة من القيم التى تقود سلوكه وتوجه حركته فى المجال الاجتماعى.

وحيث أن تنمية المسئولية الاجتماعية هى تنمية للجانب الخلقى الاجتماعى فى الإنسان لا تنفصل عنه بل تتكامل معه، كما أن تنمية هذا الجانب الخلقى ليس منفصلاً عن تنمية الشخصية كلها بل تتكامل معه أى أن وتربيته من كافة الجوانب الانفعالية والمعرفية والاجتماعية وتلعب وسائط التربية والتنشئة الاجتماعية الدور الأهم فى تنمية المسئولية الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والجامعة ودور العبادة وأجهزة الإعلام وبعض المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

ويمكن تنمية المسئولية الاجتماعية لأعضاء جماعة الأمهات الصغيرات عن طريق:

١- مساعدة أعضاء الجماعة على النضج وتنمية شخصياتهن ومقابلة حاجاتهن وتزويدهن بالخبرات الجماعية التى يحتجن إليها وزيادة الوعى الاجتماعى بينهن بما يشعرهن المسئولية الاجتماعية وتركيزهن على المصلحة العامة أكثر من المصلحة الشخصية.

٢- إتاحة الفرصة لهن لاكتساب المهارات الاجتماعية التى تزيد من قدراتهن الإنتاجية وتنمى قدراتهن الابتكارية عن طريق المشاركة الجماعية.

٣- الممارسة الفعلية للأساليب الديمقراطية وترقية الأسلوب الديمقراطى لأعضاء الجماعة من خلال المشاركة فى الحياة الجماعية وحكم الجماعة لنفسها بنفسها واتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية واحترام الرأى الآخر وتنفيذ ما تتفق عليه الجماعة.

٤- مساعدة أعضاء الجماعة على تقبل واحترام الفروق الفردية ومعرفة كل عضوه لقدراتها وإمكانياتها وما ينقصها من معارف ومهارات ومحاولة تنميتها أو اكتسابها.

٥- غرس القيم الاجتماعية بينهن كالصدق والأمانة والعدل والاعتراف بالخطأ وقيمة الوقت والعمل الشريف من خلال الممارسة العملية للبرامج والأنشطة المتنوعة وممارسة الحياة الجماعية.

٦- تنمية القدرة على القيادة والتبعية وأن تتخذ كل عضوه مركزها الاجتماعية من خلال الأنشطة وتقوم بدورها على أحسن وجه ممكن سواء كانت قائدة فى موقف وتابعة فى موقف آخر.

٧- مساعدة عضوات الجماعة على التمسك بحقوقهن والمطالبة بها دون تردد أو خوف وأداء واجباتهن والقيام بمسئولياتهن عن رغبة ذاتية.

٨- تدعيم قيم الانتماء والولاء للجماعة التى تنتمى إليها العضوات وكذلك المؤسسة التى يمارسن فيها الأنشطة وتقدم لهن أوجه الرعاية المختلفة.

٩- تدعيم قيم الانتماء والولاء للجماعة التى تنتمى إليها العضوات وكذلك المؤسسة التى يمارسن فيها الأنشطة وتقدم لهن أوجه الرعاية المختلفة.

١٠-مساعدة العضوات على تبنى اتجاهات المحافظة على الملكية العامة داخل المؤسسة والمجتمع من خلال المشاركة الفعلية فى مشروعات وبرامج خدمة المؤسسة والبيئة.

١١-تعميق الإيمان بالقيم والمعتقدات الروحية والدينية والتى تزيد من إحساسهن بالمسئولية الاجتماعية تجاه المؤسسة والمجتمع بالإضافة إلى ترسيخ قيم العدالة الاجتماعية والمساواة.

الرعاية البديلة:

الرعاية البديلة هى التى تقوم بها دور رعاية الأيتام، والتى يجب أن تلتزم بتطبيق التشريعات الخاصة برعاية الأطفال من كل الجوانب والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحية والتعليمية والاجتماعية الصحيحة، وإعدادهم ليكونوا رجال المستقبل فى الوطن، وتهيئتهم للاندماج فى المجتمع أفرادا صالحين.

ولذلك تقوم هذه الدور بتوفير أسرة بديلة للطفل، أم ترعاه وتلبى احتياجاته، وتعلمه سلوكيات الحياة المجتمعية، هذه الأسرة البديلة توفر الرعاية الإجتماعية والصحية والنفسية والمهنية للطفل بهدف تربيتهم التربية السليمة وتعويضهم عما فقدوه من عطف وحنان.

ولكن ما شاهدناه فى اعتصام الجماعة الإرهابية فى ميدان مسجد رابعة لا يعكس هذا مطلقا، أطفال يحملون أكفانا، لا يعرفون الوطن، ولا يحترمون العلم ولا الانتماء!

من علمهم هذا؟ من هؤلاء الأطفال الذين لا تتعدى أعمارهم السادسة عشر الذين أحرقوا أقسام الشرطة وسياراتها ومرافق الوطن كافة؟

من هؤلاء الأطفال الذين أشاعوا الرعب فى كل أرجاء الوطن فى غيبة الشرطة؟ وسرقوا وقتلوا وهم لا يعرفهم أحد؟ من هؤلاء الأطفال أصحاب الجثث المجهولة التى تخلفت عن معارك كثيرة ولم يعرف لهم أسرة أو أهل؟

لذا يجب أن تنظر الدولة بعين الإعتبار لجمعيات الرعاية الاجتماعية ودور رعاية الأيتام والأطفال بلا مآوى، و يجب أن تقوم هذه المؤسسات بدورها الإنسانى والقانونى الصحيح، وأن يتم تزويد هذه المؤسسات بالعدد الكافى من الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين لخدمة المجتمع ومتابعة أعمالهم وفحص نتائجها، لمعالجة القصور ومحاسبة المقصرين، هذه الدور والجمعيات تحتاج إلى نظرة غير تقليدية من الدولة، ولا أن يكون الأخصائى الإجتماعى مجرد موظف روتينى، يحكمه دفتر الحضور والانصراف، بل يجب أن تحكمه نتائج عمله ومدى ما يحققه من نجاح فى تنشئة أطفال يقدسون الوطن، ويشعرون بالانتماء والحب تجاه المجتمع، ويتقبلون الآخر ويفخروا براية الوطن ويقفون لتحية العلم وقفة إجلال وإكبار وافتخار.

العشوائيات:

تعود مشكلة ظهور العشوائيات إلى بدايات القرن العشرين، وذلك مواكبة للتوسع العمرانى السريع للمدن، وكذلك إعادة التعمير بعد الحرب العالمية الثانية، وتتعدد

أسباب ظهور وانتشار العشوائيات وأشكالها وأنماطها، فبعضها مناطق سكنية متهالكة داخل المدن، أو مناطق وضع يد تحتل الأطراف الخارجية للنسيج الحضرى، ومناطق مبنية على شكل عشش من الصفيح، هذا بالإضافة إلى ساكنى المقابر، وكل هذه المناطق نشأت بالمخالفة للقوانين واللوائح المنظمة للتخطيط العمرانى، وهى فى الغالب الأعم مناطق غير آمنة، فمنها ما هو معرض للسيول، أو الانهيارات الصخرية أو الأرضية، وكثير منها معرض لأخطار القطارات، حيث تكون المساكن كمتاخمة لقضبان السكة الحديد،

ويبلغ عدد المناطق العشوائية فى جمهورية مصر العربية حوالى ١١٢٢ منطقة عشوائية موزعة على محافظات الجمهورية، ونصيب القاهرة الكبرى منها ١٠٣، حيث تحظى القاهرة بالنصيب الأكبر حيث يبلغ عدد العشوائيات بها ٥٧ منطقة وبالجيزة ٣٠ ويوجد عدد ١٦ منطقة عشوائية بمحافظة القليوبية، وذلك طبقا لإحصاء قامت به الدولة فى عام ٢٠١٥، وتتنوع درجة خطورة هذه المناطق، ما بين مناطق خطرة على الحياة ومناطق شبه خطرة، ومناطق ليست بالخطورة ولكنها تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الضرورية للحياة الإنسانية.

وهذه المناطق تفتقد جميعها للمرافق الأساسية من مياه وصرف صحى وكهرباء وتنعدم فيها الخدمات الضرورية، وقد ساعدت عشوائية البناء فيها من حيث ضيق الطرق وتعرجها، إلى أن تصبح بؤرة للفساد الأخلاقى والجريمة، ومكانا جيدا لإخفاء للعصابات والهاربين من القانون.

الخصائص العامة لهذه المناطق:

تعاني العشوائيات من نقص أو عدم وجود المرافق الأساسية والخدمات ولذلك فهي تفرز العديد من المشكلات التي تؤرق المجتمع وتؤثر سلبياً على أمنه وأمانه، وينتشر بين سكانها الفقر والبطالة والانحراف والجريمة والإدمان وغيرها من المشكلات فهم يعانون من الحرمان ويفتقرون إلى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترويحية،

وأغلب أرباب الأسر والشباب يقضون أوقات فراغهم على المقاهى أو فى الطرقات، فالمسكن لديهم ليس إلا موضع النوم، وبالتالى فالفرار منه أمر حتمى، حيث يبلغ عدد المقيمين بالحجرة الواحدة أو العشة سبعة أفراد أو أكثر.

وتؤكد الدراسات الرسمية الحكومية، وبحوث الجمعيات الأهلية بمصر وجود علاقة وثيقة بين ظاهرة «العشوائيات» السكنية، وبين ظواهر الإرهاب والجريمة، فالمناطق العشوائية تعتبر بؤرا خطيرة لتفريخ الإجرام والمجرمين حيث يصبح سكانها فريسة سهلة، نظرا لما ترسخ لديهم من إحساس كبير بعدم الرضا، الذى يتحول إلى حقد على المجتمع وكراهية لأفراده، فتكون العشوائيات معامل تفريخ المنحرفين فى شتى ألوان الجريمة وخاصة بين الشباب والمراهقين والغاضبين الحاقدين على سكان المناطق الحضارية القريبة منهم، فيستحلون سرقتها أو على الأقل إتلافها!

إلا أن العشوائيات وسكانها لم يكونا مشكلة تؤرق الحكومة المصرية قبل ظهور موجات العنف، اعتبارا من سبعينات القرن الماضي، حيث زحف مئات الآلاف من سكان جنوب مصر وشمالها إلى القاهرة بحثاً عن فرص للعمل وزيادة الدخل، لكن القاهرة التي كانت تغص بسكانها لم تكن لديها القدرة على استيعاب تلك الأعداد من المهاجرين القرويين، إضافة إلى أن سكان الأرياف حين زحفوا على العاصمة لم تكن لديهم القدرة المالية على استئجار شقق في الضواحي السكنية القديمة.

وتشير دراسة ميدانية، أجريت على المناطق العشوائية في مصر، إلي أن ٦٠٪ من أطفال العشوائيات محرومون تماما من أي من الخدمات التعليمية بجانب انخراطهم في سوق العمل في سن مبكرة لإعالة أسرهم حيث يعملون في الورش أو كباعة جائلين وعادة ما تلتقطهم العناصر القريبة من المخدرات سواء للتعاطي أو الاتجار.

والآن، فإن مشكلة العشوائيات مرشحة للتفاقم، لأننا فى لحظة ثورة، والكل يطالب بحقوقه التى أهدرت أو ما يتصور أنه حق له، وسكان العشوائيات لهم حقوق كثيرة، وهؤلاء إن لم ينالوا بعض حقوقهم، فسوف ينطلقون ليس فى ثورة، بل فى

حالة أقرب إلى الفوضى أو الانتقام، الثورة يكون لها هدف واضح، وخطوات مدروسة، أما تحرك الغاضب والعاجز فيكون أقرب إلى الانتقام، وهذا وارد أن يحدث.

ولو دققنا فى جذور البلطجية الذين يمارسون أفعالاً تدخل فى باب الجريمة، لوجدنا أن معظمهم من أبناء العشوائيات، الذين لا يجدون مدرسة يتعلمون فيها، ولا مستشفى يعالجون به، ولا بيتاً يمكنهم أن يتنفسوا فيه، فضلاً عن محليات تتسلط عليهم ويتربح رجالها من وراء هؤلاء الفقراء المعدمين.

وفى أحداث ٢٥ يناير بميدان التحرير، وجدنا معركة بين الثوار الحقيقيين والباعة الجائلين، الذين احتلوا الميدان ومعهم أسلحة بيضاء يتصدون بها لمن يمكن أن يطلب إليهم الانصراف من المكان، سواء كانوا ثوار التحرير أو رجال الشرطة، وفى أحداث مسرح البالون وما بعدها، كانت هناك أصابع واضحة وممارسات من البلطجية، وحدث مساء الأحد فى التحرير احتكاك آخر، والمعنى أنه فى جو المظاهرات والمطالبة بالحقوق، هناك فئة لا يجب السكوت عن حقوقها الضائعة، وإلا صاروا قنابل شديدة الانفجار، يمكن أن تدمر كل شىء وكل ما بنيناه.

وانتهت بعض الآراء والتحليلات إلى أن الذين هاجموا مبنى وزارة الداخلية بعد واقعة البالون هم مزيج من البلطجية وأبناء العشوائيات، وأن لدى هؤلاء غضباً حقيقياً، يجب الالتفات إليه.. طرق التعامل مع البلطجية معروفة، وهناك قوانين ومحاكمات، وهناك جهاز أمن يجب أن يكون قوياً وحازماً فى إطار ما تجيزه القوانين، لكن ماذا عن أبناء العشوائيات؟!

إن المناطق «العشوائية» عبارة عن بؤر شديدة التخلف على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، لارتفاع معدلات البطالة والأمية والكثافة السكانية بشكل لا يمكن تخيله، قائلاً إنها تفتقر لأبسط الحاجات الإنسانية. وأضاف: «لوحظ أن التطرف مرتبط بعلاقات وثيقة مع تلك المناطق، وكذلك الذين ينفذون عمليات إجرامية نظرا لأنهم يعيشون حالة من الحرمان الشديد من أبسط مقومات الحياة».

وتصف الدكتورة عزة كريم أستاذة علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المناطق العشوائية بأنها «قنبلة موقوتة» تشمل «جميع الأنماط السلبية والمتدنية في المجتمع أخلاقيا واجتماعياً وهي النماذج المحرومة من الرعاية ومن حقوقها في المأكل والمشرب والسكن والتعليم والصحة».

وأشارت دراسة قدمتها د. نادية حليم سليمان المستشارة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى أن الأمية والنقص في المهارات يدفع نساء العشوائيات خاصة اللائي يعلن اسر للعمل في القطاع غير الرسمي وبينت الدراسة أن نساء تلك الفئة لا يملكن القدرة على حماية أنفسهن أو القدرة على الخروج من دائرة الفقر، بالنظر إلى افتقارهن للوعي بالكثير من الحقوق أو إجراءات الحصول على تلك الحقوق مثال ذلك الحق في الحصول على نفقة لهن ولأطفالهن.

وبعد ثورة ٣٠ يونيو:

اتجهت الدولة إلى معالجة هذه المشكلة، فأنشأت الآلاف من المساكن الحديثة الصحية فى مجتمعات تتوافر فيها الخدمات الاجتماعية والصحية، والعديد من المدارس ودور العبادة والمنشآت الرياضية. وبدأت فى نقل ساكنى المناطق الخطرة والذين يخشى على حياتهم، ثم ساكنى المناطق العشوائية الخارجة عن تخطيط المدن، كما قامت بتطوير بعض العشوائيات طبقا لحالتها، ولقد أثمر هذا وساعد فى تغيير النظرة الانتقامية التى كانت تسود سكان العشوائيات، إلى إحساس باهتمام كبير من الدولة، وبإنسانيتهم، وبأنهم أبناء نفس الوطن.

●●●